محضر الجلسة رقم 552

التاريخ: الثلاثاء 26 جمادى الأولى 1428 (2007/06/12)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة الثانية والثلاثين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. وأخبر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مع جلسة عمومية مباشرة بعد جلسة الأسئلة تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 27.06 يتعلق بأعمال الحراسة ونقل الأموال؛

- مقترح قانون يتعلق بمراجعة أثمان كراء المحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني أو التجاري أو الصناعي أو الحرفي.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، نعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين والمستشارات،

المراسلات الواردة على المجلس:

توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 35.06 تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها مجلس المستشارين ابتداء من 5 يونيو 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 12 يونيو منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس، توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من خمسة مستشارين يعلنون فيها استقالتهم من فرقهم النيابية، ويتعلق الأمر بالسادة:

- المستشار السيد المهدي زركو، قدم استقالته من الفريق الحركي؛

- المستشار السيد عمر محب، قدم استقالته من فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- المستشار السيد عمر الكردودي، قدم استقالته من فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- المستشار السيد محمد منصوري، قدم استقالته من فريق العهد؛

- المستشار السيد مبارك السباعي، قدم استقالته من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس،

كما توصل المجلس من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بكتاب جاء فيه:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة تخصه، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بتأخير تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه خلال جلسة يوم الثلاثاء 12 يونيو 2007 إلى حين التحاقه بمقر المجلس.

كما توصل المجلس بطلب تأجيل سؤال شفهي جاء فيه:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول استصلاح وبناء المساجد ببلادنا المبرمج في جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 يونيو 2007 إلى جلسة مقبلة.

كما توصل المجلس بطلب تأجيل سؤال شفهي آخر جاء فيه:

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن التمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول ندرة الشاحنات الناقلة لخزانات المياه بالأقاليم الجنوبية المبرمج في جلسة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 يونيو 2007 إلى جلسة مقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس:

ورد طلب الإحاطة من الفريق الحركي، ورد طلب الإحاطة من الفريق الاستقلالي، من الفريق الاشتراكي، الاتحاد الدستوري، وفريق التحالف الوطني.

الكلمة لرئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي نحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة، عرفت الساحة الكروية الوطنية يوم الثلاثاء الماضي فضيحة شكلت سابقة من نوعها في تاريخ كرة القدم المغربية، بطلها بامتياز لجنة القوانين والأنظمة التابعة للمجموعة الوطنية لكرة القدم، ففي الوقت الذي كان فيه الجمهور الناظوري والريفي بصفة عامة، ينتشي فرحا لبقاء فريقه وممثله الوحيد هلال الناظور بدور المجموعة الوطنية الثانية، تطلع علينا اللجنة السالفة الذكر بقرار تعسفي يقضي بمنح فريق سطاد الرباطي النازل إلى قسم الهواة على أرض الواقع، ثلاث نقط للفوز في مباراته ضد فريق شباب هوارة، بعد أن انتهت بالتعادل بسبب قضية مفبركة طرحت أكثر من علامة استفهام، وهي ما يعرف بقضية محمد مامي سماح الغيني الذي ادعى فريق سطاد الرباط بتواطؤ مع لجنة القوانين والأنظمة، ونادي الفتح الرباطي الذي استغربنا باعتباره حكما وطرفا في القضية في الآن نفسه، لكونه ممثلا في المجموعة الوطنية لكرة القدم بكاتبه العام.

قلت ادعى سطاد الرباطي توفر اللاعب على رخصة تحمل نفس الرقم، لعب بها ضمن فريقي الفتح الرباطي وشباب هوارة، وهو ما نفاه اللاعب جملة وتفصيلا، ولكن هذا لا يعدو أن يكون إلا مجرد فيلم الهدف منه هو الإطاحة بفريق هلال الناظور صاحب رصيد كروي تجاوز ستين سنة من الممارسة بالقسمين الأول والثاني، وهو ما نعتبره إجحافا في حق ساكنة الريف العزيزة على أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي ما فتئ ينعم عليها جلالته بزيارته الميمونة.

ومن خلال هذا المنبر نتوجه إلى الوزارة الأولى الوصية على قطاع الرياضة، ومن خلالها الحكومة التدخل الفوري لوضع حد لهذه التلاعبات التي تضرب روح الأهداف النبيلة للرياضة، وإرجاع الأمور إلى أصلها على اعتبار أن من أخطأ هو الذي يتحمل مسؤولية أخطائه، فلا نقبل أن يكون فريق هلال الناظور كبش الفداء لأخطاء ارتكبتها أطراف أخرى، كما نطالب الحكومة بمعاقبة كل من خولت له نفسه التلاعب بنتائج المنافسات الرياضية القائمة أساسا على تكافئ الفرص والمساواة، وذلك قبل أن تتخذ الأمور أبعادا وأشكالا أخرى، فهناك نية قيام جمعيات نشيطة في الحقلين الثقافي والرياضي تنتمي للريف بتنسيق مع جمعيات المهاجرين المغاربة بهولندا وبلجيكا وإسبانيا وألمانيا، باعتصامات أمام مقر الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بالرباط، كما أن هناك محاولات لإقناع مختلف الأندية الرياضية بالريف بمقاطعة كل الأنشطة الرياضية الوطنية.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سبق لنا أن أحطنا المجلس علما في إحاطة سابقة تتعلق بمشكلة القرعة قصد أداء مناسك الحج، غير أنه إلى حدود اليوم لم تعرف هذه المشكلة طريقها إلى الحل، وإننا إذ نجدد هذه الإحاطة والتطرق إلى هذا المشكل ونتمنى أن تجد الآذان الصاغية وتعرف طريقها إلى الحل، سيما وأن مخاوف الراغبين في أداء هذه المناسك أخذت تتكاثر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

في إطار النظام الداخلي لمجلسنا الموقر نريد أن نحيط المواطنين علما بمسألة نعتبرها في فريقنا جد أساسية، لقد صادق المغرب على المعاهدة الدولية لمحاربة الفساد، وهي المصادقة التي لقيت ارتياحا واستحسانا لدى الرأي العام الوطني، ولدى الفاعلين المدنيين المهتمين بمحاربة الرشوة والفساد، وإننا في الفريق الاشتراكي نحيي عاليا الإرادة السياسية التي عبرت عنها الحكومة المغربية في إقرار الآليات الفعلية لمحاربة الفساد، ومن ضمنها إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي ستسهر قريبا إن شاء الله على إنجاز إستراتيجية وطنية متكاملة لمحاربة الرشوة والفساد، كما أن هناك عدة جهود تقوم بها القطاعات الحكومية في مجموعة من المجالات لتخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة.

وفي هذا الإطار نشيد بالعمل المشترك للحكومة من أجل تحصين العمليات الانتخابية من التلاعب، ونهيب بكل الأطراف المعنية أن تنخرط في نفس التوجه من أجل انتخابات تشريعية نظيفة، ولابد في نفس الإطار أن نشير إلى مساهمة مؤسستنا التشريعية في هذا التوجه التخليقي الأساسي، حيث إن مجلسنا الموقر سبق له أن صادق على القانون المتعلق بمحاربة غسل الأموال، وهو القانون الذي من شأنه أن يردع الكسب والاغتناء بطرق غير مشروعة عن طريق التهريب والمخدرات وغيرها من الأنشطة المدمرة، كما أن من بين أهم الأدوات التخليقية مبادرة الحكومة إلى عرض المشاريع الخاصة بالتصريح بالممتلكات على أنظار البرلمان، ولقد صوتنا على تصريح السادة القضاة بممتلكاتهم خلال بداية هذه الدورة، ونتمنى أن تكون المشاريع الأخرى المتعلقة بتصريح مجلسي البرلمان والمجلس الدستوري جاهزة لكي نصادق عليها قبل نهاية هذه الدورة.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

إن بلادنا تقطع اليوم خطوات تشريعية وإدارية وتحسيسية لمحاربة الفساد الذي يعيق التقدم والازدهار، وإننا في الفريق الاشتراكي نهيب بكل ذوي النيات الحسنة للمساهمة في هذا المجهود التخليقي الذي سينهي مع سنوات التبذير والفساد وسوء التدبير، ويجعل المغرب محط تقدير المجتمع الدولي، ونقطة قوية لجلب الاستثمارات، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي واستكمال البناء الديمقراطي.

وشكرا على الإنصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. السيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري طلب سحب الإحاطة. شكرا.

الكلمة للسيد رئيس فريق التحالف الوطني.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية تهم الأزمة الخانقة التي أصبحت تعاني منها تعاونية الحليب التي تعد عصب الاقتصاد الاجتماعي الذي يشغل أكثر من مليون عمل مباشر دون أن نحصي العمل الغير المباشر الذي يوفره، وقد بدأت بوادر هذه الأزمة خلال سنة 2005 عندما عمدت الحكومة إلى تضريب هذا القطاع، وقد عملنا خلال مناسبة مناقشة القانون المالي لهذه السنة إلى طرح تعديلات في الموضوع لرفع هذا التضريب كفرق للمعارضة.

ولأننا بطبيعة الحال أقلية داخل هذا المجلس فإنه للأسف الشديد كان يشهر في حقنا الفصل 51 من الدستور تارة وترفض تعديلاتنا تارة أخرى، كما أن المشاورات واللقاءات التي عقدها أقطاب هذه التعاونيات مع الحكومة وممثليها، لم تفض إلى أي شيء، حيث أن عواقب عدم التجاوب مع اقتراحاتنا نتج عنه مجموعة من المشاكل لهذه التعاونيات مع إدارة الضرائب بطبيعة الحال، حيث أن أموال هذه التعاونيات هي أموال الفلاحين الصغار، وعمال التعاونيات في الأصل، والذين يعانون من ظروف الجفاف وعدم تأهيل القطاع وضعفه، الشيء الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد القروي.

إن الحكومة مطالبة في هذا الباب بإعادة سياستها في المجال الاقتصادي الاجتماعي ومراجعة القانون المنظم لهذه التعاونيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا: سبعة أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاعات الجالية، الأسرة، والطفولة، والأوقاف، المالية، الفلاحة، و13 سؤالا عاديا تهم قطاعات الأوقاف، المالية، الفلاحة، العدل، الثقافة، التنمية الاجتماعية، تحديث القطاعات والإسكان.

إذا نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول برنامج المنتدى الدولي للكفاءات "فينكم" للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلفيل، عبد اللطيف أبدوح، عبد الواحد المسعودي، ناجي الفخاري، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إن التطور الذي يعيشه المغرب يشكل فضاء مؤسساتي متعدد، جعل وزارتكم تسطر برنامجا طموحا للبحث عن الكفاءات تحت عنون فينكم، إن هذا البرنامج الهام المنفتح الذي وضعته وزارتكم بتعاون مع وزارة التعليم العالي، وجمعية الأبحاث والتنمية والمركز الوطني للأبحاث العلمية والتكنولوجية، ولضمان نجاحه نود السيدة الوزيرة:

أولا: معرفة الخطوات التي قطعتها الوزارة من أجل تعميم الاستفادة من تلك الكفاءات؟

ثانيا: ما هي إستراتيجية الوزارة من أجل الانفتاح على الإتحاد الأوربي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان السادة المستشارين المحترمين،

زملائي،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد المستشار من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بغيت نؤكد على أنه الملتقى الدولي الأول للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، انعقد برعاية سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيام 25 و26 ماي، وكذلك بالحضور الفعلي للسيد الوزير الأول، وبدعم منه خلال طيلة الفترة للتحضير لهاذ الملتقى.

بغيت نقول كذلك على أنه بغيت نهضر شويش على الفلسفة ديال هذا البرنامج، ونقول على أن هذه الفلسفة تتسم بثلاثة خاصيات:

الخاصية الأولى: هو أن هذا البرنامج هو استراتيجي، بغيت نأكد على البعد الإستراتيجي لأنه بغا يؤسس لواحد الفضاء اللي هو مؤسساتي، اللي يكون كيتسم بالمرونة والشفافية وكذلك كيتوفر على بنيات قارة، بالإضافة إلى واحد المجلس ديال التوجيه والتنسيق، ويكون كذلك عندو التزام أخلاقي لكل المتدخلين، بالإضافة أنه هو برنامج غير محدد في الزمان والمكان، بحيث هو ينطلق من المغرب، ولكن ينفتح على كل الكفاءات خارج الوطن.

البعد الثاني: هو البعد الشمولي، هاذ البعد الشمولي هو كيهدف إلى نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا للكفاءات المغربية في كل القطاعات، فهو لا يقتصر على البحث العلمي أو التعليم العالي بقدر ما ينفتح على القطاعات الاقتصادية وعلى الرياضة وعلى الفن وعلى كل مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكل أنواعها، وبالتالي لنا شركاء مقاولات، غرف مهنية، مكاتب دراسات بالإضافة إلى الهيئات الجمعوية.

البعد الثالث: هو البعد التشاركي، هاذ البعد التشاركي هو على مستويين:

المستوى الأول: هو يشرك كل الطاقات المغربية بالخارج، وكذلك لنا شركاء بالداخل غادي نذكرهم هما المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، لجنة الإشراف على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبغيت نسطر على الأهمية ديال انخراطنا في إطار المبادرة الوطنية لتنمية البشرية من خلال فينكم، الإتحاد العام لمقاولات المغرب، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الجمعية المغربية للبحث التنموي، بالإضافة إلى هيئة الدعم المتمثلة في أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، صندوق الإيداع والتدبير، وكذلك كل باقي المؤسسات اللي شاركت في تحضير الأوراق الموضوعاتية لهذا الملتقى، إذا هذا هو البعد الفلسفي.

بغيت نتكلم على ثلاثة خاصيات مهمة، هو أن هذا مفتوح كما قلت لكل الطاقات من مواقع شبكة الأنترنيت، بحيث هذه الآلية ديال موقع الانترنيت هي الآلية اللي غادية تربط ما بين العرض والطلب، وبالتالي هو يتمتع بواحد النوع ديال اللامركزية، هو كذلك مرن لأنه كيفسح المجال باش اللي عندو طلب يقدمو في هذا الموقع ديال الأنترنيت واللي عندو شي عرض غادي يقدمو، والخلايا ديال التدبير كل قطاع هي غادية تتكلف بها la mise en relation أو matching، بالإضافة إلى أنه بغيت نعطي زوج ديال التواريخ أنه تمت انطلاقة من الناحية الإخبارية يوم 18 دجنبر بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين، أو للهجرة، وانطلق فعليا على المستوى كذلك الفعلي بمناسبة انعقاد هاذ اليومين الدراسي، وحنا نهار الاثنين عندنا اجتماع مع السيد الوزير الأول مع كل الفرقاء باش نعملو تقييم لهذا الملتقى، ونسطرو برنامج العمل ديال 2007-2008، وكذلك نحطو واحد البرنامج من أجل تفعيل الالتزامات السبع اللي ما عنديش الوقت نسردها، لتفعيل هذه الالتزامات بها أمام الكل، بالإضافة أنه تم بشكل طواعي مجموعة المناديب اللي هما اقترحوا أنفسهم باش يكونوا هما المحاورين ديالنا في البلدان ديالهم في كندا، في فرنسا، في سويسرا، وكذلك في هولاندا، شكرا السيد الرئيس شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

نشكرك السيدة الوزيرة على هاذ المعلومات، وعلى هاذ الإفادة لمجلسنا الموقر، وطبعا نشجعكم على الاستمرار في الطريق، وبهذه المناسبة نود كذلك العبور على الأبواب، نود تحسين الخدمات لأن الخدمات بالنسبة للمهاجرين في العبور تتحسن سنة عن سنة، ونود كذلك تحسين هذه الخدمات إلى الأصل لأجل عبور مهاجرينا إلى ديارهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نأكد على أن برنامج فينكم هو في الحقيقة برنامج مستقبلي للمغرب، وغادي يستفيد منو على غرار الدول اللي استفادت من تجارب الكفاءات المغربية، لأن كنعتبرو أنه الإقلاع الحقيقي هو في إطار الابتكار والإبداع في إطار الانفتاح على الكفاءات، لهذا أهيب كذلك بمجلسكم الموقر باش ينخرط في هذه المعلية لأن هذا ماشي مشروع وزاري، ولكن مشروع حكومي بل مشروع ديال الدولة المغربية.

فيما يتعلق بموسم العبور كيف تتعرفوا، أننا حضرنا برنامج متكامل، وسينطلق إن شاء الله هذا العبور في 15 يونيو، وأنا التقيت قبل قليل بوفد من مجلسكم الموقر في إطار لجنة العلاقات الخارجية اللي غادي يقوم بزيارة ميدانية، وحنا الآن تنحضرو لهذا العمل المشترك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السؤال الآني الموالي موجه إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين حول ضرورة تعميم المراكز الخاصة بالمعاقين، للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسن خيري، عبد الله مكاوي، الحاج الطاهر الفيلالي. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص سؤالنا هذا حول المعاقين بالمغرب، الجمعية الجهوية للمعاقين بمدينة قصبة تادلة، كان السيد وزير الشغل أعطى انطلاقة مشروع بمدينة قصبة تادلة فيه تقريبا 4170 متر، ولكن هاذ الشي في 94 لحد الآن هذا المشروع لم يخرج للوجود، دارت الاتفاقية مشتركة رباعية لربعات الجمعيات وتسنات الاتفاقية بحضور صاحب الجلالة بمدينة الدار البيضاء، ولكن لحد الآن هاذ الاتفاقية ما خرجتش لحيز الوجود، اللي تنطلبو هو باش هاذ الاتفاقية تخرج لحيز الوجود.

ثانيا: المشكل الأول في مجال التربية والتكوين هاذ الاتفاقية اللي ذكرنا عليها غادية تحل واحد العدد ديال المشاكل، غادي يتبني هاذ مركز تأهيل المعاقين، وغادي يحل واحد العدد ديال مشاكل المعاقين منها:

قضية التربية والتكوين:

منها القضية ديال الترويض، منها واحد العدد ديال المسائل اللي تيعانيو منها هاذ المعاقين، المعاقين العمي، اللي ما عندهمش الرجلين الزحاف، والمعاقين ديال جميع الأمور اللي تتعوق هاذ الناس هاذو، اللي تنطلبو باش خاص هاذ الفئة ديال المعاقين باش تعطاها واحد العناية الخاصة.

السيدة الوزيرة، القضية ديال الإعانات ما تتعطاش لهاذ الجمعية بقصبة تادلة، اللي تضم تقريبا 1000 ديال المعاقين اللي خصهم، الكرارس، خصهم العكاكز، خصهم النظارات، خصهم الإعانة المادية باش خاص هاذ المعاقين باش يعيشوا، وباش يمشيو لهاذ الجمعية ديالهم.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة ياسمينة بادو، كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، المكلفة بالطفولة والأسرة والأشخاص المعاقين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

أظن أن السؤال المطروح الذي سأجيب عليه، ينكب في سياق المراكز المتخصصة من أجل إدماج الأشخاص المعاقين سواء فيما يخص المجال التربوي أو المجال المتعلق بالخدمات الطبية أو الشبه الطبية، والمراكز بصفة عامة التي تتكفل وتقدم خدمات بالنسبة للأشخاص المعاقين، وأريد أن أذكر أن مشروع خطة العمل الوطنية التي يشكل فيها البحث الوطني حول الإعاقة الذي تم إنجازه سنة 2004، يعتمد على مقاربة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات على رأسها توفير مراكز متخصصة سواء في مجال التربية والتكوين أو الصحة، إذا هذه المراكز تدعم المجهودات التي تبذلها كتابة الدولة في هذا المجال وأريد أن أذكر منها:

أولا: في إطار الدعم المالي المقدم سنويا للجمعيات فإن كتابة الدولة قد ساهمت في تكاليف تجهيز وتسيير مجموعة من المراكز التابعة لها، كما أننا وبشكل استثنائي ساهمنا في بناء مراكز خاصة بالأشخاص المعاقين، اذكر منها مراكز وجدة، شفشاون، سطات، الدار البيضاء، والرباط.

ثانيا: تم توفير الفضاءات اللازمة لتأهيل الأشخاص المعاقين إعاقة عميقة، وتسهيل مسلسل إدماجهم الاجتماعي، فبالإضافة إلى مركز الأطفال الانطوائيين بطنجة، سيتم حاليا إنهاء أشغال بناء مركز الأطفال المعاقين المهملين بمدينة مكناس، كما أننا سنعطي قريبا الانطلاقة لأشغال بناء مركز الانطوائيين بمراكش.

ثالثا: في الميدان الصحي، وفي إطار اتفاقية الشراكة ما بين كتابة الدولة ووزارة الصحة، تم إحداث 20 مركز إقليمي للقرب مختص في

الترويض الطبي، كما ستعرف هذه السنة تجهيز32 مركز للترويض النفسي الحركي وتقويم النطق.

رابعا: في مجال الإدماج المدرسي، وأشكر السيد النائب اللي ذكر بالاتفاقية الرباعية التي تم إمضاؤها أمام صاحب الجلالة السنة الماضية ما بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارتي الصحة والتربية الوطنية وكتابة الدولة على أساس إحداث 100 قسم مدمج سنويا.

وأريد أن أؤكد لكم على أنه تم تفعيل هذه الاتفاقية:

أولا: بإعطاء انطلاقة سلسلة من التكوين لفائدة الأساتذة أساتذة التعليم الذين يؤطرون الأطفال داخل هذه الأقسام المدمجة، بالإضافة على أن هذه السنة تم إحداث 247 قسم مدمج بالنسبة لهذه السنة، إذا يعني مشينا أكثر مما كنا تعهدنا به، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي السنوي الذي تقدمه كتابة الدولة للمراكز المتخصصة، والتي هي تابعة للجمعيات المنتشرة عبر كل العمالات وكل جهات المملكة من أجل تقديم خدماتها التربوية للأطفال المعاقين المنحدرين من الأسر المعوزة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرو السيدة الوزيرة على جوابها وتنشكروها على المجهودات الكبيرة اللي عملتها على الصعيد الوطني، ولكن السيدة الوزيرة هاذ الجمعية اللي جينا السؤال حولها من 94 وهي باقية تنتظر باش هذاك المركز ديالها باش يتبنى، القضية ديال الترويض لحد الآن تنقول لك 1000 ديال الناس، ولحد الآن طبيب إلا اللى خلصوا شي طبيب يجي عندهم باش يدير لهم الترويض، الناس ضعاف من الصحة، ضعاف العقل، واحد العدد ديال الأمور ما عندهمش الإمكانيات باش يبداو يخلصوا الأطباء ديال الترويض.

القضية ديال البناء هاذ البناء ديال هاذ المركز هاذي تقريبا عشر سنوات باش هاذ الأرض وجدت لهم، وباقين الآن تينتظروا البناء ديالها، القضية ديال التعليم، لحد الآن إلا تيطلبوا ناس يتطوعوا باش يديروا لهم التعليم، التكوين كذلك إلا ناس تيطوعوا باش يكونوهم، اللي تنطلبو هو باش يتعطاوهم طبيب ديال الترويض، ويتعطاوهم أساتذة اللي يبداو يقريهم، ويتعطاهم واحد الدعم مالي، لأن هاذ الناس ما عندهم خدمة ما تيخدموا، ما عندهم صحة، ما عندهم والو، اللي تنطلبو هو باش تعطاهم عناية خاصة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيدة الوزيرة شكرا.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول التأهيل لموسم الحج للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكورس، أحمد الشرقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، مولاي إدريس العلوي، محمد طريبش، الميلودي عفوت، محمد عقاوي، عبد القادر لبريكي، محمد برطني، العربي الهرامي، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الخدادي، عبد السلام أحدوش، ميلود ناصر، حسن زهير، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

كما تعلمون جيدا السيد الوزير المحترم أن المغاربة ولله الحمد متشبتون بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، ولعل كل المغاربة دون استثناء متعطشون لزيارة مقام سيد المرسلين رسول الإنسانية الأعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأداء مناسك الحج قربانا إلى الله عز وجل، ولإتمام الأركان الأساسية لديننا الإسلامي الحنيف.

ويبدو السيد الوزير المحترم أنكم لقيتم صعوبات كبيرة لتهييئ موسم الحج المقبل، خصوصا وأن الطلبات كثيرة وكثيرة جدا، أرغمتكم على تنظيم القرعة لفائدة جميع المتقدمين بطلباتهم لأداء فريضة الحج لهذه السنة.

السيد الوزير،

ما هي الظروف التي يمر فيها تهييء موسم الحج لهذه السنة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله على سيدنا محمد وأله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على طرحه هذا السؤال، وأذكر أننا نسير بخطى ثابتة فيما يتعلق بتهييء موسم الحج لهذه السنة.

في الحقيقة الصعوبات هاذ السنة لا تختلف عن الصعوبات في السنة الماضية، لأن العدد الذي نؤطره هو نفس العدد، لكن المسجد في هذه السنة كما تعلمون هو أولا: نوعا من التبكير في التسجيل، وذلك لأخذ عدد من الاحتياطات تتعلق بالخصوص لمواجهة الظروف الطارئة في الديار المقدسة، لأن هناك تزاحما كثيرا من لدن الدول، وتسابقا في الكراء، والشيء الذي قاسيناه في السنة الماضية الحمد لله هذه السنة كرينا لجميع الحجاج، 23600 الآن بقات لنا شي مئات قليلة يمكن لنا نستدركوها، هاذ القضية انتهينا منها ديال السكنى وكلها سكنى في الوسط ديال مكة، مكة تبعد ب1000، 1500 م، هاذ المسألة نطمأنوا منها.

القضية المستجدة هذه السنة كما تعلمون بدينا في السنة الماضية القرعة، التنظيم اللي كتشرف عليه الوزارة، وبقات الوكالات كتاخذ واحد الحصة اعتباطية يعني مقدرة 10000 ثم 9500 في السنة الماضية، وأنا السيد وزير السياحة كنقلبو كيفاش يمكن لنا نزيدو أو نقصو على أي أساس؟ أي معيار؟ قلنا هذا حق المواطنين كلو، ففتحنا التسجيل وتبين لأول مرة الرغبة في الحج، هذه السنة لقينا 120 ألف ديال الناس تسجلوا وما يمكن نلبيو في النظامين معا إلا 30 ألف، وقلنا هاذ التسجيل يكون في لائحتين، يعني المواطنين والمواطنات يختاروا، وتصاب أن 27 في المائة تسجلوا في اللائحة التي تؤطرها الوكالات، والباقي تسجلوا في اللائحة اللي كتأطرها الوزارة.

هاذ النظام الجديد لاشك مهما كانت نتائجه هذه السنة هو نظام ديناميكي، نظام في اتجاه الشفافية، نظام في اتجاه المنافسة لصالح المواطن، لأن قضية الحج ليست هي قضية الوزارة أو الوكالات، هي قضية المواطن المستفيد، وهاذ الاستفادة كما ورد في السؤال قضية الشوق، الحمد لله هذه الشعيرة، شعيرة الحج هي المحكومة في شرع الله تعالى بالاستطاعة، والناس النيات ديالهم هي اللي الله تعالى تيحتسبها لهم، فلذلك الحمد لله قمنا بجميع أسمو، ودرنا القرعة فيما يتعلق بأسمو وخرجت النتيجة ديالها، نشرنا بلاغ ديال استخلاص الرسوم فيما يتعلق بالتنظيم الرسمي.

فيما يتعلق بالوكالات، الوزارة الوصية يعني وزارة السياحة تنظم الآن من يستفيد من الوكالات، وقالت بأنه نهاية 20 في هذا الشهر غادي تعرف الوكالات وغادي تفتح وغادي تعين في العشر الأواخر من هذا الشهر، تاريخ القرعة بالنسبة للوكالات، يعني في نهاية يونيو غادي يكون معروف تماما أسمو، ومن المستجدات هذه السنة طلعنا ل15 في المائة من المسنين، بحيث 4500 من المسنين غاديين يمشيو على الصعيد الوطني خارج القرعة.

وفيما يتعلق بجوانب التأطير العلمي والديني إن شاء الله، نحن عاملون ومجتهدون في أن نحسنها كما كانت دائما، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال حنا تنشكرو السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على جوابه، ونقدر المجهودات التي تقوم بها الوزارة وأطرها في إعادة تأهيل الحقل الديني في بلادنا بقيادة أمير المؤمنين، وهذه فرصة في فريقنا لنؤكد أن المغرب بلد الوسطية والاعتدال، بلد التسامح والانفتاح، وكل تطرف هو ليس منا.

السيد الوزير،

في الحقيقة القرعة هي نوع من أنواع الفصل، حنا ما تنتخلفوش بين طرفين أو عدة أطراف لهم نفس الحق في مكان وزمان معين، إلا أن هذه القرعة قد تجحف مغاربة عملوا عمرا كاملا، وقد تسعفهم القرعة في نيل الورقة لأداء مناسك الحج، وقد يرحل إلى دار الفناء إلى دار

البقاء دون أداء هذه الفريضة، وفي ذهنهم أنهم حرموا من خامس فرض أساسي في الإسلام.

السيد الوزير، هل هناك من طريقة أخرى فيها منهجية مواصفات موضوعية بصفة أخرى؟

هل هناك من اجتهادات وابتكارات خاصة، لأن اجتهاد في هذا المجال وأنتم تعلمون هذا مطلوب حتى نلبي لمجموعة من المغاربة رغبتهم الملحة في أداء مناسكهم؟

ثانيا: هل هناك مساعي حميدة لدى السلطات السعودية في رفع مستوى عدد الحجاج لبلادنا؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد للوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فعلا عندكم الحق السيد المستشار باش نلقيو دائما هاذ السؤال: هل هناك من إمكانية؟

أولا: اللي كيمشي عند الله تعالى وما حج شاي وفي نيتو الحج راه حج، ربما مرات عديدة، ولكن أنا ما زال ما حجيتش السيد المستشار لأنني ما مساليش، ملي دخلت للوزارة إن شاء الله حتى نخرج، كنعتبر أن هادي داخلة في الاستطاعة، الخمس سنين بعدا من قبل نطلب الله تعالى أنه داخلة للاستطاعة، لأنه كنشتغل على التأطير ما عنديش الكانة باش نحج.

نطلب الله تعالى الدعوات ديالهم لأمير المؤمنين وللأمة كلها تنالنا وتكتب لنا بالمغفرة.

فيما يتعلق بقضية الزيادة، ما كاين إلا حل واحد أنه الحصة تزاد لنا، لكن حنا الآن ما تنطالبوش بالحصة، لأن إلى تزادتنا الحصة يعني المملكة العربية السعودية عندها علاقات خاصة بالمملكة المغربية، إذا تقدمنا ليها بأي طلب من هذا النوع غادي تبذل مجهود وإن كان خادم الحرمين وحدو هو اللي تيقرر في الزيادة ديال حاج واحد في هذه القضية حسب القانون المنصوص عليه، لكن إذا زادوا لنا في العدد وكتجينا ديك 10 ألف أو 12 ألف ديال الناس اللي تيجيونا من أوروبا وتيجيو عند خوتهم، وذاك المحل اللي عندنا في منى ما زايد بشبر واحد غادين نديرو الفوضى، فإذا كانت التجهيزات في المستقبل وهو ما يلوح في الأفق أن منى تتوسع وفيها طبقات وكذا، هذاك الوقت كيمكن، ولكن غادي يعطيونا 120 ألف ما غاديش يعطيونا، وكنظن أن العام الجاي المغاربة غادين نسجلو 150 ألف في الغالب، فكيبقى أن هذا تعبير على أنه المغاربة يعني ملئين بالروحانية وبهذا الشوق وكفاهم ذلك، يعني بكل صدق ماشي بالديماغوجية في شي مجال اللي ماشي الدار ديالكم ماشي بالديماغوجية، بكل صدق كفاهم هذا الشوق والله تعالى يعني كتبليهم الجميع الحل فيعني بكل صدق ماشي جواب وزير على مستشار، لا إنما هاذ القضية ما خصهاش تطغى فيها العادات أنه راه ولينا كنعبدو...، هاذي مسألة ديال شعيرة ديال الأركان عندها ضوابطها وحسابها مع الله تعالى، ماشي حسابها مع أي كان، ولا يتقال لنا راك حجيتي أو ما حجيتيش، فهاذ 120 الألف أنا في نظري كلهم حاجين، لا 30 ألف اللي غاديين يمشيو، ولا اللي النية ديالهم، وهذا ماشي تنفتريه ولا تنبتكروه، إنما الأعمال بالنيات، هذا هو باش تيبدى البخاري الحديث ديالو الشريف. وشكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول تأثير الوضعية الفلاحية الحالية على الاقتصاد الوطني، للمستشارين المحترمين: السادة عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، لحسن أكوجكال، أحمد الطاهري، محمد تاضومانت، العربي خربوش، حسن الغزوي، محمد الرحموني، سيدي محمد أخطور، أحمد الرحموني، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، محمد تالموست، محمد صالح اقميزة، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تظهر التوقعات الأولية أن إنتاج الحبوب لهذه السنة سيعرف انخفاضا هاما مقارنة مع السنة الفارطة، حيث لم يتعد مجموع الإنتاج 20 مليون قنطار، علما أن توقعات القانون المالي لسنة 2007 حددت المعدل المتوسط في 60 مليون قنطار، مما يعني عجزا يقدر

ب40 مليون قنطار، وإذا استحضرنا هذا المعطى إلى جانب اعتماد البلاد بشكل أساسي على الإنتاج الفلاحي في تحديد نسبة النمو، فإننا سنكون أمام وضعية اقتصادية صعبة، علاوة على سيعرف انخفاضا هاما مقارنة مع نسبة السنة الفارطة، حيث لم يتعدى مجموع الإنتاج 20 مليون قنطار، علما أن توقعات القانون المالي لسنة 2007 حددت المعدل المتوسط في 60 مليون قنطار، مما يعني عجزا يقدر بأربعين مليون قنطار.

وإذا استحضرنا هذا المعطى إلى جانب اعتماد البلاد بشكل أساسي على الإنتاج الفلاحي في تحديد نسبة النمو، فإننا سنكون أمام وضعية اقتصادية صعبة، فعلاوة على التأثير السلبي الذي سيخلفه هذا الانخفاض على الفلاحين والعمال الزراعيين، وعلى القدرة الشرائية واستفحال المضاربات. فإن العجز في الميزان التجاري الذي يحدده حجم وطبيعة الصادرات والواردات سيزداد تفاقما عندما سيلجأ المغرب إلى الزيادة في استيراد الحبوب لتغطية النقص الحاصل في الطلب الداخلي، وما يمكن أن يترتب عن هذا التوجه نحو المزيد من الاستيراد ومن تكاليف إضافية مثل: التخفيض من النسبة الرسوم الجمركية ومصاريف دعم أسعار الحبوب، ونظرا للمعطيات الآنفة ذكرها: هل لكم السيد الوزير أن تقدموا لنا التوضيحات الضرورية حول الأسئلة التالية:

- ما هي بالضبط التأثير المتوقع للوضعية الفلاحية على المؤشرات الأساسية المحددة للوضعية الاقتصادية؟
- وما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للحد من تأثيراتها السلبية على الوضع الاجتماعي وعلى القدرة الشرائية للمواطن البسيط؟
- كيف ستواجه الحكومة الصعوبات التي ستعترض الوفاء بالالتزامات الواردة في القانون المالي الحالي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا أشكر بكل إخلاص السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، وطبعا في محلو بدون شك، السيد وزير الفلاحة أجاب عليه وسيجيب عدة مرات عليه، من المؤكد أن هذا العام كان عندنا جفاف ويشبه الجفاف اللي كان مثلا: أحيانا في بعض السنوات التسعينات ولكن تأكدوا بأنه التأثير نتاعو على الاقتصاد الوطني سيكون أقل بكثير من الجفاف اللي تنعرفو من قبل، وذلك بفضل الإصلاحات الكبيرة اللي عرفها الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة.

الموسم الفلاحي، طبعا التساقطات المطرية كانت قليلة فيه وغير منظمة ولكن مسات بالأساس قطاع الحبوب بالأساس، الأرقام اللي قلتيو قريبة من الحقيقة. ولكن أريد كذلك أن أقول بأن بنية النشاط الفلاحي في المغرب يتغير سنة عن سنة، الحبوب لم يبق لها الثقل اللي كان عندها من قبل، فالإنتاج الحيواني وإنتاج الخضروات وديال الأشجار عندو كذلك أهمية، فمن المؤكد أنه من الناحية ديال الحبوب، المساحات المزروعة انخفضت مداخيل الفلاحين كذلك ستنخفض بصفة عامة.

بالنسبة لتوقعات القانون المالي، الإنتاج الفلاحي في كليته سينخفض ب10 في المائة فقط نظرا لأنه منتوجات أخرى في مناطق أخرى، طبعا كما قلتم بأنه المشتريات تاعنا من الحبوب ستتزايد ب54 مليون قنطار وهذا سيؤثر على الميزان التجاري، خاصة أنه الأثمان جد مرتفعة دوليا وسترتفع خلال هذه السنة، إضافة بطبيعة الحال لكلفة الطاقة ولكن الحمد لله الآن منذ ست سنوات، وهذه السنة كذلك غادي يكون عندنا ميزان الأداءات الموجب، لأنه عندنا مداخيل اللي ما كانتش من قبل مثلا: ديال السياحة غير وحدة هي مداخيلها أكثر بكثير من هاذ الأشياء التي نتضرر منها، انطلاقا من ذلك الحكومة أخذت واحد العدد ديال الإجراءات، أنا غادي أتكلم عن الاجتماع الذي ترأسه السيد الوزير الأول اليوم اللي غادي يترأس في مجلس الحكومة يوم الخميس القادم، ولكن في يناير تقررت واحد العدد ديال الإجراءات:

- إعفاء المواد العلفية من الرسوم الجمركية، وتوفير مادة الشعير بثمن 150 درهم بالرغم أنه الأثمان الدولية جد مرتفعة لحد، وهذا لحد

الآن كلف 80 درهم للقنطار للواحد على صندوق التنمية الفلاحية، على الميزانية ديال البلاد.

- إصلاح المراعي المتضررة من آثار الجفاف في بعض المناطق.
- توفير النقط المائية وعبر حفر الآبار وغادي نرجع إلى هذا الموضوع فيما بعد.

كذلك هناك بعض الإجراءات التي اتخذت فيما بعد في شهر فبراير تقريبا، وتتعلق بتشريع وثيرة تعويض الفلاحين المستفيدين من عمليات التأمين الخاص بآثار الجفاف، وهمت هذه العملية 107 ألف هكتار و7800 فلاح كذلك توفير البذور وهذا راه مهم جدا، توفير البذور للموسم الفلاحي القادم وذلك بإعفاء استيراد هاذ الموارد من الرسوم الجمركية، والقرار اتخذ منذ شهرين إلى الآن توفير الماء الشروب لكل المناطق المتضررة، وطبعا واحد العدد ديال الإجراءات الهادفة إلى خلق مناصب الشغل بالعالم القروي.

اليوم اجتمعت لجنة برئاسة السيد الوزير الأول مع السيد وزير الفلاحة، واتخذت ثلاث قرارات اللي غادي ترسخ وتقوي القرارات التي اتخذت منذ شهر يناير، من ما صابتش الشتاء أخذنا هذه القرارات، هاذ القرارات تتعلق أولا بتوزيع الماء الشروب لأنه كاين محلات:

أولا: ما بين قوسين التحسن الذي وقع ببلادنا على طريق مشروع تأجيل، جعل بأنه الماء الآن بدا يتوزع في كثير من المناطق الريفية، ولكن كاين مناطق اللي فيها ضرر.

ثانيا: توزيع الشعير، المسطرة غادي تسرع وتعجل.

ثالثا: خلق مناصب الشغل، وكذلك بغيت لابد أن أذكر مع ذلك والحمد لله أنه التساقطات الأخيرة اللي كانت في أبريل بالأساس، وفي ماي غيرت الأوضاع بالنسبة لمنتوجاتنا الربيعية، المنتوجات السكرية اللي غادي تزداد نسبة 4 في المائة، صادرات البواكر اللي غادي تزداد ب5 في المائة، الحوامض ب14 في المائة وكان بصفة عامة، تغيير كذلك على رعي الماشية بالنسبة للآثار يمكن على الاقتصاد في كلتيه طبعا والحمد لله المغرب ما بقاتش عندو فقط الفلاحة القاعدية ديال الحبوب، ولكن ما ننساوش بأنه هذه الاستثمارات اللي تيعرف المغرب من طنجة المتوسط إلى مراكش إلى العيون، إلى وجدة تجعل بأنه عندنا قطاع البناء، قطاع الأشغال العمومية، الاستهلاك ديال الإسمنت اللي الآن غادي يزداد أكثر ب 20 في المائة، صناعة النسيج، صناعة الكهرباء، الإلكترونية، صناعة السياحة هاذي كلها غادي تعطي للإنتاج الوطني، وهذا هو اللي غادي يجعل في آخر الأمر على خلاف ما كان في التسعينات كن ما حدث في هذه السنة وقع في التسعينات لنقص الإنتاج المغربي بحتى 8 في المائة، بحتى6 في المائة كان تينقص، الآن غادي يزيد في هذا العام إن شاء الله نظرا لهذه القاطرات الجديدة، اللي كاينة في المغرب، إضافة إلى ذلك الإنتاج الفلاحي في حد ذاته غادي ينقص، كما قلت 10 في المائة بالنسبة للمتوقي.

أما بالنسبة للميزانية أطمئنكم، الميزانية سوف تطبق بحذافيرها كما صادقتم عليه، بل يمكن لي بأن أقول لكم بأن المؤشرات منذ أربع شهور تبين لنا بأنه خاصة المداخيل الضريبية تزايدت بكثير على ما كان مقررا، لماذا نظرا للنشاط الاقتصادي اللي كاين في بلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير، بكل صراحة يعجبني تفاؤلكم المعتاد في المجال وأنتم أهل بذلك، ونحن معكم نتفاءل ويحق لكم أن تفتخروا بذلك لأنكم قائد الإصلاحات الاقتصادية والمالية خلال العشر سنين الماضية، وتوقفتم والكل يشهد لكم بذلك فهنيئا لكم، يعني أنكم أخذتم على عاتقكم رهان إنقاذ أو مراجعة بنية ميزانية الدولة وإعطاؤها توجه يسعى إلى استقلالها عن التغيرات المناخية فأعطيتم الدليل من خلال حصيلة 2006، ومعكم من خلال القانون المالي بأمل كبير نحو تحسين نسبة النمو وتحقيق المؤشرات المرسومة من خلال 2007.

صحيح بأن قدر الشدة أو الأمطار لم تكن لصالحنا، ونحن نعيش عمق أصعب سنوات الجفاف الذي يؤرقنا السيد الوزير، هو النشرات التي تصدر من وزارتكم لتطمئنونا، تكون تعبر عن هاذ التفاؤل. صحيح وتقول بصريح العبارة بأنه باستثناء القطاع الفلاحي الذي عرف نقصا في الإنتاج، فإن القطاعات الأخرى تعرف ازدهارا بنمو مستمر فالأرقام تدل على ذلك، وهذا يطمئننا كذلك ولكن بجانب هذا يوميا نطلع على تحليل هذه المعطيات من طرف الأجهزة المتخصصة وعلى رأسها المندوبية السامية للتخطيط، وكذلك الأجهزة

الأخرى التي تقيم المؤشرات الاقتصادية، وتحللها كمركز الظرفية الاقتصادية التي خلقت هلعا غير مستقر في التخوف، فأمام هذا الخصاص الذي قدر الآن ب77 في المائة مقارنة مع السنة الماضية في إنتاج الحبوب، صحيح على أن وزير الفلاحة أكد وهذا نحن معه قال بأنه هناك الآن منذ سنتين بدا مشروع إعادة النظر في أنماط الإنتاج الفلاحي وتغييرها بالأنماط الملائمة، ليس فقط لمواجهة قضية الجفاف ولكن لضرورة مؤشرات أو موجبات التنمية المستدامة والاتجاه نحوه، اقتصاد صحيح ولكن نحن في البداية، البرنامج الوطني للتشجير يعني البرنامج حتى في إطار الآن العالم القروي بخصوص التنمية البشرية، ومن جهة أخرى هناك تدابير اتخذت لمواجهة الجفاف. صحيح الآن ومن جملة ما سهلها ما تحقق من خلال تقدم بعض البرامج المائية إلى آخره.

فالآن من جهة أمام هاذ الخصاص، أدى إلى تزايد الطلب الداخلي من الاستيراد، الشيء اللي غادي يطلع في الاستيرادات وغادي يخلق في موازاة مع ضعف الطلب، وخصوصا ننتمي إلى منطقة الأورو التي تعيش هي الأخرى يعني تواضعا في تحقيق رغبات النمو، الشيء الذي غادي يؤدي إلى إخلال كبير في الميزان التجاري، وهذا قلتموه ومن جهة ثانية هناك خطر حقيقي ناتج عن هذا الجفاف في خصاص الحبوب.

أمام هذا الخطر إذا لم تتخذ الحكومة ونحن في سنة الانتخابات ومسألة ارتفاع الأثمان والقوة الشرائية أدت إلى حساسية كبيرة الآن إذا لم تتخذ الحكومة القرارات أو الإعلان عنها لتتحكم في الأثمان من خلال تقنين الأسواق ومن خلال تأطير للأثمان، أظن أن هذا العناء وهذا التخوف سيستمر وربما قد يكون غير صحيح، قد يكون مبنيا على أسس خاطئة، وأنتم تطمئنوننا بأن التوقعات في ميزانية ومؤشرات النمو إلى حد الآن ليس هناك أي تغيير، وأنه إذا كان هناك خصاص لن يزيد بسبب الجفاف لن يزيد عن 10 في المائة، وهذا كله شيء إيجابي، ولكن نريد أن نقول ونحن في الحفاظ على هاذ الأمل والتفاؤل الذي عبرتموه ضرورة وجود مؤطرات للأثمان، لأنه الزيادة اللي وقعت في الحليب مثلا في الشهر الماضي تنبئ بشيء، بعض المظاهر ديال الزيادة والانخفاض أو جمود القوة الشرائية بحكم الظرفية، كذلك التي يعرفها القطاع الاجتماعي المرتبط بضوابط أخرى لابد في نظرنا أن تكون هناك ضوابط للتحكم لتقنين الأسواق. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس ما نغلطوش بغيت فقط نقول جوج ديال ثلاثة الحوايج.

أولا: يقال أنني متفائل بشكل عادي، لا ماشي هو هذا أنا موضوعي، أنا أرى بأن بلادنا أصبحت تتحرك، وهاذي هي النقطة الأساسية، ولا يمكن وبلدنا تتقدم أن تقول بأنها لا تتقدم وهاذي هي النقطة الأساسية.

ثانيا: من الناحية ديال الأرقام أنا كيف قلت لكم لو كان الجفاف اللي كاين الآن، كان في التسعينات لكان معدل النمو نقص ب5 في المائة إلى 6 في المائة.

الآن كل المعطيات تتبين بأنه غادي تكون عندنا زيادة ديال 2.5 في المائة، وأتمنى أكثر الآن بواقعية غادي نقول ب2.5 في المائة، وهذا الرقم الأمس حتى صندوق النقد الدولي في البلاغ اللي خرجوا على المغرب قال بعد أن قام بكل التحليلات الضرورية 2.5 في المائة من بعد السنة الفارطة اللي كانت 8 في المائة، وهاذي هي النقطة معنى أننا في المتوسط ولينا نحوم حول أكثر من 5 في المائة، وهذا شيء كذلك جديد.

ثالثا: من المؤكد أن هذا الجفاف كما قلت لكم سيكلف خاصة من الناحية ديال التجارة الخارجية، ولكن نحن مطالبين أن الإجراءات التي اتخذت، أن تترسخ وتتقدم والحكومة في المجلس الحكومي القادم يوم الخميس، سوف تعلن من جديد على كل الإجراءات التي اتخذت وستتخذ وخاصة المتعلقة بالتشغيل من ماء ومن شعير، وخاصة في المناطق المتضررة ومنها المناطق التي ذكرتم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، بطلب من السيد وزير الفلاحة تؤجل الأسئلة الآنية الموجهة إلى القطاع الفلاحي إلى حين أن يلتحق الوزير بالجلسة. إذن سننتقل إلى الأسئلة العادية الموجهة إلى قطاع المالية والخوصصة،

وعددها أربعة أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول المشاكل لجاليتنا بالخارج حول الجمارك للمستشارين المحترمين السادة مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلفيل، العربي سديد، العربي المحرشي، بنعيسى بنزروال، مجيد الفخاري، إسماعيل قيوح، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، لا يخفى عليكم ما يوليه الرأي العام الوطني من اهتمام بالغ بجاليتنا الموجودة بالخارج، نظرا لما تقوم به من دور هام على جميع الأصعدة، وما تحظى به من رعاية وعطف من لدن كافة المغاربة باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من كياننا، وإن الجالية وكذلك المواطنين ينتظرون بشغف كبير صلة الرحم مع وطنهم وذويهم خلال العطل السنوية. كما نستحضر ما يقع من حوادث سير وسرقة السيارات بالمغرب، وعلى الرغم من المعاناة التي يتعرضون لها في التصريح بالسرقة، فإن إدارة الجمارك تلزمهم بأداء حقوق الجمارك والتي قد تعادل أو تفوق في بعض الأحيان ثمن السيارة، وهذا ما يعتبرونه إجحافا في حقهم من جهتهم. لأن المواطن المغربي المقيم بالخارج لا تسمح له ظروف عمله بتمديد عطلته أكثر من المدة المحددة، مما يجعله مهددا بفقدان عمله زيادة على تأخر أبنائه عن الدخول المدرسي، ومن جهة ثانية، فالمعني بالأمر يتعرض لحالتين سرقة سيارة وأداء حقوق الجمارك، وهذا يشكل عبئا كبيرا على أبناء جاليتنا، ونفس الشيء بالنسبة لهم في حالة وقوع حادثة سير لا قدر الله. وربما أثناء حادثة سير تكون له خسائر وأرواح، وتأتي وزارتكم الموقرة وتقول له يجب أن تؤدي 30 في المائة من التعشير والسرقة ربما 100 في المائة.

وعليه فإننا نتساءل السيد الوزير المحترم: هل تم التفكير في إجراءات تسيير المسطرة الجمركية أمام أبناء جاليتنا المقيمة بأرض المهجر في حالة تعرضهم لسرقة سيارات أثناء قضاء العطلة بالمغرب؟ هل تم التفكير في صيغة خاصة بهذه الشريحة للتعامل معها عند وقوع حوادث سير لا قدر الله؟ وحتى لا نثقل كاهلهم بتعشير السيارات التي تتلف نتيجة حادثة سير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، أنا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، أولا أريد أن أتقاسم معهم عطف كل المغاربة على جاليتنا، وخاصة وأننا هذا هو الوقت اللي كنرحبو بهم، ونحن نعتز باعتزازهم ببلادهم وارتباطهم الروحي والمادي بعائلتهم وبجهتهم وببلادهم بصفة عامة، طبعا الإدارة ديال الجمارك لا تعمل إلا على تطبيق القوانين، لا يمكن أن تطبق لا أكثر ولا أقل، وهذه القوانين هي مدونة يصادق عليها البرلمان بطبيعة الحال مدونة الجمارك، فطبعا كاين تسهيل خاص بالمهاجرين، تسهيل خاص بالنسبة للسيارات تاعهم المرقمة بالخارج تستفيد من نظام القبول المؤقت لمدة ستة أشهر قد تكون متفرقة أو متصلة، هذا تسهيل ما عندش الناس الآخرين، هذا امتياز يمكن نقول من الناحية القانونية. وطبعا من بعد هاذ الفترة خصهم يخلصوا الجمارك.

فالحالتين التي ذكرتم، الحالة حسب القانون ديال السرقة:

أولا: من غير قانون كيعتبر ما يكون كاينة مسؤولية بالنسبة للجمارك ديال صاحب السيارة، وكاين أكثر من هذا من غير المقتضيات القانونية، كاين المجلس الأعلى تبنى قرارا واضحا في 8 فبراير 2001 يقول فيه: بأنه في مثل هذه الحالات ديال السرقة بالنسبة لقضية التشطيب على السيارات المصرح بسرقتها من المنظومة المعلوماتية، لأنه من كتجي السيارة وكتسجل في المنظومة المعلوماتية بإدارة الأمن الوطني، يشير إلى ضرورة المستفيدين من نظام القبول المؤقت الذين لم يقوموا بتسوية الوضعية الجمركية لسيارتهم أن القانون والاجتهاد القضائي يلزمهم شخصيا بالقيام بهذه التسوية فإذا كتبقى عندهم المسؤولية.

من الناحية ديال... الآن من تيوقع سرقة وتيوقع كذلك التصريح بها من طرف مصالح الأمن الوطني أو الدرك الملكي، تيمكن لهم يوقع اكتتاب تعهد بتسوية وضعية السيارة في أجل لا يتعدى سنة ابتداء من تاريخ التعهد، ولا يمكن طبعا خلال هذه الفترة استيراد سيارة أخرى

لأنه بيناتنا ما خصش يوقع التحايل خصنا نحضيو راسنا، راه حنا كنحميو كذلك الاقتصاد الوطني. إذن ما يمكنش يوقع استيراد سيارة أخرى أو إيداع سيارة أخرى في هذا الإطار ديال نظام القبول المؤقت.

بالنسبة اللي من تيوقع حادثة سيارة، هنا الإدارة ديال الجمارك والضرائب الغير مباشرة مراعاة لهاذ الحالات الطارئة عندها إمكانية من أجل تعشير هذه السيارة مع تطبيق خصم ديال 85 في المائة على قيمتها، بحيث أن المعني بالأمر لا يؤدي إلا 15 في المائة من مبلغ الرسوم والمكوس الجمركية المستحقة عادة على السيارة في نفس المواصفات، كما أن إدارة الجمارك قد رخصت في هذا الإطار لشركات التأمين والإنجاد وممثلي شركات التأمين والإسعاف الأجنبية، بالقيام بإجراءات التسوية الجمركية للسيارات التي تعرضت للحادثة، معنى أن الشركة هي التي تتولى وتؤدي وذلك لفائدة الزبناء تاعهم المستوردين، هذه السيارات التي تعرضت لحوادث مرور أو هي كتكون سيارات قابلة للإصلاح.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على تعقيبكم.

السيد الوزير، بالنسبة للسرقة قلتم أنه كاين حالات تحايل، ولكن هناك قانون أنا أتكلم عن حالات سرقة تثبت فيها سرقة، وكانت حالة أخيرة اللي هي معروفة، سرقة ديال سيارة لأشخاص اللي تبث عليهم هم إرهابيين، حيدوا سيارة لشخص في الدار البيضاء وتعرفات بأنه مجموعة إرهابية، وتحيدات ليه السيارة وكان السيد على وشك باش غادي يخلص 70 ألف درهم على السيارة وهي مسروقة منو، هذه حالة إلى كان تحايل راه كاين القانون.

كاين مشكل آخر هو التأمين، ذلك أن المهاجر المغربي مضطر ومرغم على أداء التأمين مرتين الأولى حتى الحدود الاسبانية، ولما يدخل إلى الحدود المغربية يجب أن يؤدي تأمينا آخر واش هذا منطق، كاين مشكل ديال التحويل، ذلك أن القانون لا يسمح للمهاجر بأن يترك سيارته لأحد الأشخاص، الزوجة ديالو أو الأبناء ديالو أو الإخوان ديالو إلا أن يعود على الديار الإسبانية ويدير التحويل في الديار الإسبانية عاد يدخل على المغرب بالسيارة ديالو، وفي غضون سنة 2010 سترفع الحواجز الجمركية لماذا؟ لم يتم التفكير في التقليص تدريجيا في التعشير حتى إذا ما حلت سنة 2010 نكون قد عملنا على تسهيل العملية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

إلى كانت هناك بعض الحالات فين كاين إشكالية؟ الإدارة ديال الجمارك مستعدة باش تدرسها بكامل الشفافية والوضوح وإلى كان الإنسان مظلوم، حنا ما يمكنش نخليو الظلم عليه ولكن خص بطبيعة الحال كل الدلائل تبان مؤكد.

الآن عندي واحد الملاحظة، وذلك مع كل احترامي للسادة والسيد المستشار طرح أسئلة أخرى جانبية أنا مستعد نجاوب عليها ولكن في إطار المسطرة، من تيطرح سؤال آخر حول موضوع آخر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول مشكل مهنيي المحاسبة بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة عبد المجيد المهاشي، إدريس الراضي، عبد الحميد أبرشان، محمد الشافعي، لحسن نبيه، عبد القادر النميلي، أحمد الجغيري، علي أساكتي. الكلمة للسي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، لقد أثار إصدار القانون 15.89 سنة 1993 عدة مشاكل في أوساط مهنيي المحاسبة نظرا لأن هذا القانون أحدث هيئة للخبراء المحاسبين ونظم ممارسة مهنة الخبير المحاسب لكنه في مقتضياته الانتقالية لم يحافظ على الحقوق المكتسبة لفائدة المهنيين الذين كانوا يمارسون قبل صدور هذا القانون، كما أنه لم يترك المجال لتنظيم المهنيين الذين لا تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون لتسوية وضعيتهم المهنية، وهكذا بقي الكثير من المهنيين خارج إطار القانون والتنظيم. وعليه نسائلكم حول إمكانية المحافظة على الحقوق المكتسبة لهذه الفئات؟ وإن لم تكن هذه الإمكانية، فهل تفكر الحكومة في

التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة بالنسبة لهذه الفئات؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال.

بالفعل كاين الآن واحد المشروع قانون هو موضوع مشاورة مع المهنيين، حنا الآن في مستوى المشاورة مع المهنيين لأنه الممارسة ديال مهنة خبير كانت منظمة في عام 54 ومن بعد تغيرت وجاء القانون ديال 15.89 اللي نظمها وأنشأ هيأة خبراء المحاسبين ثم نسخ بطبيعة الحال المقتضيات القانونية اللي كانت في 54 فالمادة 3 من هذا القانون الجديد، كتقول بأنه لا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة الخبرة المحاسبية مهما كانت الطريقة التي يزاول بها، إلا إذا حمل الصفة ديال خبير، إلا إذا كان مقيدا في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، المادة 20 كتقول بأنه يمكن لأي شخص أن يسجل في هذه المهنة إذا لم يستوف جملة من الشروط، وأنها الحصول على دبلوم خبير محاسب أو دبلوم معترف به من هذه الإدارة، لكن ربما ذكرتم هذا القانون في واحد 106 يتكلم على بعض المقتضيات الانتقالية، تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المكتسبة كتهم مثلا: الحاملين لشهادة فرنسية أو الحاملين لدكتوراة السلك الثالث أو كذلك حاملي الإجازة وشهادة معترف بها بعد معادلتها ويزاولون 15 سنة انطلاقا من نشر هذا القانون ويمكن لنا أن نقول أن عددا لا يستهان به من الأشخاص الذين استفادوا من العملية في المرحلة الانتقالية.

فالأشخاص الذين لم تشملهم المقتضيات الانتقالية المنصوص عليها في هذا القانون والتي تتعلق باكتساب صفة خبير محاسب سيمكنهم في إطار مشروع قانون ينظم مهنة محاسب معتمد وإحداث هيئة المحاسبين المعتمدين الذي هو كما قلت في طور الانجاز في إطار تشاور، كما قلت مع أصحاب المهنة، وخاصة مع جمعية المحاسبين المعتمدين من طرف الدولة المغربية يمكن مزاولة مهنتهم بصفتهم محاسبين معتمدين، حيث سيقومون بجميع عمليات المحاسبة باستثناء العمليات الموكلة لمراقبي حسابات شركة المساهمة، والتي تخص تدقيق الحسابات في إطار التدقيق القانوني للحسابات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم، فهذا السؤال السيد الوزير طرحناه وقد سبق لنا أن طرحناه في سؤال كتابي، وقد ركزتم في جوابكم على أنه لا مجال للحديث عن الحقوق المكتسبة للمهنيين، ونحن قد أكدنا على طرح هذا السؤال الآن للتركيز على شيء آخر هو أن المملكة المغربية بالفعل وقعت على الاتفاق الأورو متوسطي المحدث للشراكة بين مجموع الدول الأوروبية، والذي يرمي إلى ملاءمة التشريعات المغربية، وخاصة المنظومة المحاسبية مع التشريعات الأوروبية، وملاءمة التشريع المغربي مع الضوابط الأوروبية، وبمقابل ذلك يعرف الاقتصاد الوطني تطورا كبيرا بفعل الانفتاح على العالم. كما أن العولمة واتفاقيات التبادل الحر واتفاقية عدم الازدواج الضريبي أساسا، تفرض بالفعل على بلادنا تطوير آليات الإنتاج للمعلومات المحاسبية كميا وكيفيا، والمغرب لا يتوفر الآن إلا على 300 خبير محاسب مقابل نسيج اقتصادي يسير في اتجاه 200 ألف شركة ومؤسسة، كما أن قواعد المحاسبة بدأت تتسع لتشمل الجمعيات والأحزاب السياسية والاقتصاد الغير مهيكل.

لذا السيد الوزير هذا كله يفترض تأهيل مهنة المحاسبة وإعدادها، بل يلزم الإسراع بتنظيم هذه المهنة التي بدأت تعاني من الفوضى والتسيب، فأنتم في وزارتكم المالية تحددون الوعاء الضريبي على ضوء البيانات والخلاصات الحسابية التي أنجزها المحاسبون، كما أنهم يلعبون دورا في اللجن الإقليمية ويمثلون زبناءهم في كثير من الحالات المتعلقة بالمنازعات الضريبية والمراجعات، ولكنهم يمارسون مهنة حرة بدون قانون، ونعتقد أنه حان الوقت ونشكركم لأنكم بديتو في المشروع لهذا القانون، حان الوقت بأن تسرع الحكومة بإصدار هذا القانون متضمنا لمقتضيات انتقالية تراعي حقوق المهنيين الممارسين، والذين أثبتوا خبرتهم. فكيف يعقل السيد الوزير أن هاذ المحاسبين كلهم كانوا

كيشتاغلوا بشكل مهني اعتيادي ولا تعترف بهم الإدارة كممارسين لدى السيد الوزير.

إن ما نعرفه فيكم طوال المدة التي تحملتم فيها مهام هذه الوزارة لنا اليقين إنكم ستأخذون هذا الموضوع بعين الاعتبار، ونطلب منكم استمرار فتح الحوار مع هذه الفئة من المحاسبين وإشراكهم في جميع المشاورات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

حنا منفتحين بطبيعة الحال على كل حوار، بل نحن في إطار حوار من أجل تحضير هذا النص اللي تكلمت عليه سابقا، بغيت نقول أنه من المؤكد أن التطور الاقتصاد الوطني في بلادنا يتطلب حاجيات كبيرة في مجال المحاسبة، هذا شيء من الناحية الكمية وفي نفس الوقت يجب أن نسعى على تمنيعها وتأهيلها وجعلها قادرة على مواجهة نتائج التطور ديال بلادنا وانفتاح بلادنا على المقتضيات ديال العولمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول تعشير السيارات للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، عمر مورو، دحمان الدرهم، محمد العلمي، أحمد العاطفي، محمد الهبطي، حسن القاسمي، أبو بكر عبيد، حسن أكليم، سعيد سرار، عبد الوهاب بلفقيه، المحجوب الدبدا، الكلمة للسيد المستشار لإلقاء السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

إن المغاربة ذوي الجنسيات المزدوجة والقاطنين بالخارج والمستثمرين بالمنطقة الصناعية الحرة بطنجة يواجهون تمييزا فيما يخص الاستفادة من نظام الولوج المؤقت لسياراتهم الخاصة، ففي الوقت الذي يستفيد فيه الأجانب من هذا الامتياز نطالب إدارة الجمارك من المستثمرين المغاربة التعشير على سيارتهم.

ولهذا نسائلكم السيد الوزير عن المعايير القانونية التي بموجبها يستثنى المغاربة ذوي الجنسيات المزدوجة من هذا الامتياز، ألا يشكل هذا الإجراء والتميز عائقا أمام جلب المستثمرين من ذوي الأصول المغربية لهذه المنطقة؟ ألا تفكر وزارتكم في حل هذا المشكل بتعميم نفس الإجراء ليشمل كذلك المغاربة ذوي الجنسيات المزدوجة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، أنا تنتفهم بطبيعة الحال بأنه هدفهم هو ما يكونش نوع من التمايز بالنسبة لبعض المغاربة اللي عندهم جنسيات أجنبية، خاصة في بعض الأنشطة اللي عندها طابع اقتصادي.

المقتضيات القانونية لابد من أن أذكرها، خاصة تتعلق بمقتضيات عندها حساسية تتعلق بالجنسية المغربية فالفصل 25 من القانون المتعلق بمناطق التصدير الحرة ماذا يقول؟

يقول:" يستفيد المستخدمون الأجانب من المنشآت العاملة في مناطق التصدير الحرة من وقف استيفاء للرسوم والضرائب والإجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية، فيما يخص الأمتعة والأشياء الجديدة أو المستخدمة التي تتألف منها المنقولات المستوردة بمناسبة إقامتهم في المغرب. ويستفيدون كذلك من نظام الاستيراد المؤقت فيما يخص العربة ذات المحرك المستوردة في هذا الإطار".

هذا الامتياز إذن هو ديال اللوائح الصفراء مخصصة فقط لسيارات الأشخاص الأجانب العاملين بالوحدات المستقرة بمناطق التصدير الحرة، فيما يخص المغاربة اللي اكتسبوا عن طواعية في الخارج جنسية أجنبية، فهذا لا يمكن أن يشملهم حسب المقتضيات القانونية لأن الأجراء لأنهم مغاربة، من حيث القانون المغربي هذا هو المقتضيات القانونية اللي لابد أن أوضحها أمامكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن ما كاين تعقيب، السؤال الرابع والأخير موجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول معاملات الشركات الأجنبية التي تستفيد من استثمارات سياحية ببلادنا للمستشارين

المحترمين السادة إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، البشير أهل حماد، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، أحمد الشافعي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، علي أساكتي، عبد الحميد أبرشان، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أختي المستشارة،

تستفيد الشركات الأجنبية من امتيازات مهمة للاستثمار ببلادنا في قطاع السياحة والإنعاش العقاري، إلا أن الملاحظ عن بعض الشركات التي تقوم بإنجاز المشاريع العقارية والإقامة السياحية هو أنها تفضل تسلم مبالغ مالية مقابل بيعها للإقامة خارج المغرب، وهو الأمر الذي أثار استغرابنا السيد الوزير، وعليه فإننا نتساءل ما مدى سلامة هذا السلوك، لأن هذه الشركات تفرض على زبنائها الأداء خارج المغرب؟ ألا يعتبر ذلك تهريبا للأموال؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا للسادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، واللي اعطاونا فرصة باش نعطيو التوضيحات القانونية في الواقع واضحة، بالفعل كما أشرتم هناك مشاريع سياحية كبرى الآن في المغرب عندها طابع سياحي وعقاري في عدة جهات من التراب الوطني، وخاصة في هذه المناطق السياحية أولها كانت هي السعيدية، والآن غادي نمشيو حتى أكادير إلخ، هذه المشاريع يمكن يصاوبها مستثمرين أجانب أو مستثمرين مغاربة، ولكن في كلتا الحالتين يتعلق الأمر بشركات مغربية أسست لهذا الغرض قد تكون برأسمال أجنبي، ولكنها شركات في المغرب، هاذ الشركات كتقوم بالتسويق، إما ديال الإقامات أو ديال البقع الأرضية المنشئة في إطار هذا المجال، إما في المغرب أو في الخارج لفائدة أشخاص معنويين أو ذاتيين أو منهم كذلك إما أجانب أو مغاربة يعيشون في الخارج، هذه العمليات ديال البيع تكون في إطار عقود تبرم بين الشركة المالية والمشتري والتسجيل في السجل العقاري بعد أداء الضرائب اللازمة.

قانون الصرف واضح في بلادنا ويفرض على الشركات المغربية المعينة يكونوا فيها مغاربة أو أجانب في حالة تسويق الإقامات أو البقع خارج البلاد، جلب جميع المداخيل المترتبة عن عملية البيع، وذلك في مدة لا يمكن أن تتجاوز 30 يوما من تاريخ استلام الأموال، طبعا هناك بعض الحالات، مكتب الصرف قد يتساهل في إطار تبسيط نظام الصرف لبعض الشركات المغربية باش تستفيد من فتح حسابات بنكية في الخارج، الهدف منها هو تسهيل عملية جمع وجلب مداخيل المبيعات ديال المغرب في أحسن الظروف وفي الآجال القانونية، بعد أن تدفع من طرف المشتري الأجانب في تلك الحسابات.

أريد كذلك أن أؤكد أن مكتب الصرف حريص كل الحرص على تتبع جميع العمليات المتعلقة بتسويق المشاريع في الخارج، ولا يسمح لأية شركة أن تحتفظ بثمن المبيعات خارج الوطن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

الغرض من طرح هذا السؤال لا ينحصر فقط فيما تقوم به هذه الشركات، ولكن نود تنبيهكم شخصيا بأنكم تتقبلون التنبيهات التي تكون في مصلحة الوطن وباعتبار دوركم الرئيسي داخل الحكومة، أقول تنبهكم السيد الوزير المحترم، هل أنتم مع تنمية الفقراء أم لا؟ لأنه واحد المجموعة ديال المشاريع إلى كانت كتدار على ظهر الدراوش، كيظهر لي بلاش، لأنه أش واقع؟ وهذا علاش قلنا نبهوا السيد الوزير وكنقبلو النقد، كثيرا من أراضي الجموع مثلا كيتم تفويتها إما لشركات أجنبية أو وطنية كشركة الضحى وشركات أخرى أقول محظوظة يعرفها الجميع لأنه أش كيوقع؟ تنجيو مثلا إلى منطقة ساحلية وتنعطيو هاذ الناس هاذو والكل مع الاستثمار ولكن كنعطيوهم هاذ الأراضي على ظهر ذوك الدراوش، علاش؟

لأن حتى الثمن اللي كيتدار السيد الوزير، تيدار مثلا 50 درهم للمترو وذاك المستثمر كيبيعها بجوج مليون جرام، فخاص شوية ديال المعادلة هذاك الشي علاش كلنا نبهوكم لأن صاحب الجلالة الله ينصره كيتمركز الاهتمام ديالو على الفقراء الآن.

ثانيا: السيد الوزير المحترم كنعرفوكم أيضا حريص على الشفافية لأنه كاين أراضي الدولة كيتم تفويتها بطرق غامضة ونعطيكم مثالا، كتجي واحد المساحة تتكون في المدينة المترو كتباع بجوج المليون، ويمكن لي نقول لك إلى بغاها مستثمر لأنه إلى عطيتي شي واحد المترو وسط المدينة ب 50 درهم راه غادي يولي مستثمر من ذاك المستثمرين، كاين اللي كيجيب الباليزة خاوية ولكن كنسهلو ليه مجموعة من الأشياء. فكيخص السيد الوزير الله يخليكم لأنه راه الهضرة كثيرة على برا وخصوصا في المسائل هاذي راه كاين المترو في المدينة كيتباع بجوج المليون وتدار ليه 50 درهم أو 100 دراهم جرام. ألم يحن الوقت لإخضاع عملية التفويت لمسطرة السمسرة العمومية في إطار إعلان عن عروض دولية حتى يزول اللبس ولضمان تكافؤ بين كل المستثمرين؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الرد على التعقيب الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

نشوفو الشكلية وعاد ندوزو للعمق.

من الناحية الشكلية السؤال اللي جاوبت عليه ماشي هو السؤال اللي السيد المستشار رد عليه، السؤال يتعلق بالشركات التي تقوم بإنجاز التجزئات والإقامات السياحية، والتي تتفضل أن تتسلم المبالغ المالية مقابل بيعها لبقعا وإقامات خارج المغرب، وهو الأمر الذي أثار استغرابنا يعني أموالها كتبقى هناك، وهي اللي جاوبت عليها، بطبيعة الحال، همنا هو محاربة الفقر، همنا هو نهتم بالفقراء، ويسمع السيد المستشار ربما واحد الوقت ما كانش الاهتمام بالفقراء من قبل، الآن الفقر هو l'agenda ديالنا بطبيعة الحال، محاربة الفقر هو أولا وقبل كل شيء التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية هي التنمية الفلاحية، الصناعية، السياحية.

وفي هاذ الإطار كانت سياسة سياحية اللي تصاوبات الأراضي بالمناطق السياحية الكبرى، خاصة المشهورة تعطات لشركات، ماشي تعطات، كان فيها سباق كبير، شفافية تامة واللي جاب أكثر وبشروط أحسن مالية ومادية هو الذي أخذ تلك الأراضي، والأرباح التي ستكون لهذه الأراضي ماشي ديال الدولة، غتكون لصالح العاملين فيها، لصالح المنطقة اللي هي فيها، لصالح الإنعاش الاقتصادي، لصالح التغيير هذه البنية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي لصالح في العمق محاربة الفقر في بلادنا، لصالح تقليصها من هامش، لصالح خلق واحد الظروف ديال التشغيل بالأساس لأنه هذا هو الأساس نتاعنا بطبيعة الحال.

بالنسبة للأراضي اللي داخل المدن اللي كانت من السؤال المطروح أو من رد الفعل أراضي ديال الدولة، نحن نسهر بصبر كبير نعملوا بأن تباع بأحسن الأثمان لأنه نعرف بأنه ماشي مسألة ديال الأراضي، هي ماشي أراضي حتى ديال الدولة، هي أراضي أولا ديال الشعب المغربي، وعلينا طبعا حمايتها من كل التجاوزات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، مرة أخرى نشكرك على هذه المساهمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الفلاحة، وعددها 3 أسئلة، السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول ظاهرة مخلفات الجفاف في العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسن خيير، إسماعيل قيوح، عبد اللطيف أبدوح، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة.

السادة المستشارون،

السيد الوزير، لا يخفى على سيادتكم أن الجفاف أصبح ظاهرة بنيوية بالنسبة لبلادنا، هذا العام عرف نقصا في تهاطل الأمطار، الشيء الذي جعل هذه السنة تتسم بنقص في المحصول الزراعي.

السيد الوزير، حنا في الفريق الاستقلالي هذا السؤال صيفطناه هاذي تقريبا شهر، ولكن اليوم عاد تبرمج وما نبغيوش بعض الناس ينسبو علينا كلام اللي هو ما كاينش، حنا من الناس اللي كيدافعوا

على العالم القروي، لأن العالم القروي خاصة متسم بضعف في الموارد وضعف في جميع الأمور.

السيد الوزير، الفريق الاستقلالي وفريق الحركة الشعبية دائما يدافعون على العالم القروي لأن العالم القروي خاصو بزاف ديال الأمور، ما فيه طرق، ما فيه ماء صالح للشرب، ما فيه كهرباء، ما فيه واحد العدد ديال الأمور، لهذا حنا كندافعو على العالم القروي باستماتة وحنا اللي كنطالبو السيد الوزير هو باش تعطى عناية خاصة للعالم القروي من أعلاف ومن يد عاملة للتشغيل، ومن جميع الأمور.

لهذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي اتخذتموها حول مشكل العالم القروي؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محند العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد المستشار، أقاسمكم كذلك هذا الاهتمام بالعالم القروي، ولا أعتقد أن أحدا يعيب عليكم هذا لأن العالم القروي أحببنا أم كرهنا سيبقى من الاهتمامات الأساسية لهذا الوطن، وأن التجارب كلها ديال جميع الدول أبانت أن عدم الاهتمام بالعالم القروي يؤدي كيفما كانت النتائج القطاعات الأخرى إلى عدم توازنات جد مكلفة.

أعود إلى السؤال، وأذكر بأنني أجبت في هذه القبة في مجلسكم الموقر وكذلك في أسئلة شفوية أخرى عن كون البرامج الاستعجالية لمحاربة آثار الجفاف، وهنا لابد من التذكير أن هناك برنامجين: هناك برنامج دائم لأن بلادنا هناك فعلا التقلبات المناخية، وهاذ البرنامج دائم هو البحث الزراعي، هو البحث عن البذور التي تصلح للمناطق الجافة، هو البحث العلمي إلى غير ذلك، لكن هناك استعجال عندما تكون السنة مثل هذه السنة وكاين 4 المستويات اللي كنتشغلو عليها في البرامج الاستعجالية:

أولا: حماية مائية؛

ثانيا: الماء الشروب للماشية، ولكن كذلك للإنسان؛

ثالثا: آفة النقص في التشغيل أي تعويض جزئي للنقص في المدخول الناتج عن فرص الشغل؛

ورابعا: تزويد البلاد كذلك بما تحتاج إليه من حبوب من بذور إلى غير ذلك.

فبدأنا منذ شهر يناير عندما بدأت الظواهر الأولية بما هو مستعجل ألا وهو حماية قطاع الماشية بغلاف مالي آنذاك كان في حدود 125 مليون درهم، وكذلك باتخاذ عدة تدابير تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية وأخذها بالأصح، وكذلك القيمة المضافة، ومباشرة في شهر مارس تم دعم هذا البرنامج ليصل 900 المليون ديال الدرهم، وهو يخص بطبيعة الحال الإستيراد ديال الشعير مع التدخل ديال الدولة في ثمن الشعير، بحيث أن العرض الأخير تدخلت الدولة ب 80 درهم للقنطار باش يمكن له يتباع ب 150، 160 درهم، وكذلك فيما يتعلق بتزويد المناطق بالصهاريج وبالماء للماشية والتأطير الصحي.

الجزء الثاني: دخلناه منذ اليوم، بحيث أنه هناك كذلك اعتمادات مخصصة للماء الصالح للشرب للإنسان، لأن هناك مناطق تشكو من هذه الظاهرة. ولقد أعطيت التعليمات من السيد الوزير الأول اليوم لانطلاق هذا البرنامج.

والشطر الثالث: متعلق بالعجز في فرص الشغل الذي يقدر ب 4 مليون يوم عمل، منها 12 مليون ستعوض في إطار البرامج العادية التي سيشرع بها، وستتخذ تدابير استعجالية للإسراع بها، و12 مليون كذلك يوم عمل اللي غادي تعوضها الدولة انطلاق أوراش منذ نهاية هذا الأسبوع في عدد من الأقاليم، بطبيعة الحال هناك إجراءات أخرى تحدث عنها السيد وزير المالية قبل قليل، تتعلق بتزويد السوق بالبذور وكذلك بالحاجيات فيما يتعلق بحبوب الاستهلاك، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الوزير على كلمتكم والتوضيح، حنا في الحقيقة نشكر الحكومة جزيل الشكر على المجهودات الكبيرة اللي قامت بها، ونشكر الحمد لله الوزارة قامت بواحد العدد ديال الأمور من العلاف والبذور والأسمدة وجميع الأمور، ولكن ما نبغيوش نسمعو واحد العدد ديال الناس اللي بغاو ينصبو علينا كيسيؤوا للحكومة، بأن الحكومة ما دارتش

حتي حاجة، الحكومة دارت مجهودات كاملة واللي تنطلبو منها غير المزيد، باش الحكومة تدير المجهودات في العالم القروي كالمبادرة الوطنية باش يتدار شغل في العالم القروي، ومن الأعلاف كما القضية ديال الشعير اللي 150 درهم، غير السيد الوزير المشكل اللي كاين في الشعير هو كيحط في بلاصة واحدة، مثلا غادي نعطي مثل بالإقليم ديالي (بني ملال) الشعير تحط في إقليم بني ملال، ديال أزيلال، وديال بني ملال اللي مثلا يجي في بوغماز باش يهز الشعير في بني ملال ما معقولاش السيد الوزير، اللي تنطلبو هو الحصة، كل جهة يمشي لها الشعير ديالها وتتفرق على الدوائر وعلى القيادات هذا هو الإشكال، أما دابا الشعير الحمد لله، أعلاف كاينين جميع الأمور كاينة موجودة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

أنا متفق معاك فعلا، بأن في هاذ العملية ديال التوزيع فعلا شيئا ما معقدة، لأن هناك طلب العروض ديال الناس اللي غيستوردوا الشعير، وهناك تدخل ديال النقالة اللي دوزنا معهم يعني صفقات، ولكن المراكز اللي هو ما كنتحدثوا عليها هما فعلا المراكز ديال التجميع اللي كنسميوها مراكز الربط، هناك مراكز التوزيع في كل إقليم، موكولة طبعا إلى اللجن الإقليمية المشتركة المكونة من السلطات المحلية والغرف الفلاحية والمصالح ديال الوزارة، ونحن مستعدون لتبسيط هذه العملية ولإيصال الأعلاف الشعير، وإنما أتحدث أيضا على الأعلاف والمجهودات التي قامت بها الحكومة ماشي غير الشعير.. الشعير، الذرة، الأعلاف المركبة، وهاذو كلهم بطبيعة الحال تساهم الدولة في نقلها إلى أماكن الاستهلاك، ونحن بصدد تحصين هاذ الشبكة ديال التوزيع ليكون التقارب أكثر مع المستهلكين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الآني الثاني موجه إلى السيد وزير الفلاحة أجل بطلب من أصحاب السؤال. السؤال الآني الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول برنامج الوزارة أمام منع استعمال الشباك المنجرفة للمستشارين المحترمين السادة: يوسف بنجلون، لحسن بيجديكن، مولاي محمد المسعودي، الحبيب لعلج، خيري بلخير، والحسين أشنكلي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

تعلمون السيد الوزير أن قطاع الصيد البحري من الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، ومنين كنتكلمو على أنشطة الصيد البحري أو قطاع الصيد البحري كنتكلمو على مختلف أنواع الصيد، ومن بين أنواع الصيد المتداولة في المغرب هناك الصيد بالشباك المنجرفة هاذ الشباك المنجرفة تنقسم إلى قسمين بطبيعة الحال: وهناك الشباك المنجرفة المختصة لصيد السمك أبو سيف، والمتمركزة في الناحية الشمالية بالمملكة، وهناك شباك منجرفة ذات الأعين ديال 55mm (ميليمتر) المتواجد بالمناطق الجنوبية للمملكة ووسط المملكة، هاذ الشباك بطبيعة الحال عندها دور اقتصادي فعال فيما يتعلق بمراكب الصيد بالخيط، والأسطول ديال مراكب الصيد بالخيط هو أسطول ضخم اللي كيفوت 1500 مركب، منها ما يفوق 250 مركب بطبيعة الحال اللي هي مختصة بصيد سمك أبوسيف في المناطق الشمالية، تداولنا الكثير حول الشباك المنجرفة منذ 15 سنة أو ما يقرب، وحنا كنتداولو على هاذ الشباك المنجرفة المنع ديالها، عدم المنع ديالها نظرا لأن بعض الدول الأوروبية فعلا تمنعت في حقبة التسعينات، في بعض الدول الأخرى مازال استعمالها جاري لحد الآن مثلا: إيطاليا وفرنسا مع تغيير الإسم ديال الشباك فقط وهذا تحايل.

المغرب بطبيعة الحال الوزارة الوصية عملت في هذا التوجه، ديال استمرارية هذه الشباك بجدية والدليل على ذلك الاجتماع ديال نيور اليوم اللي كنا حضرنا فيه شخصيا مع ممثل وزارة الصيد البحري، واللي الوزارة دافعت على استمرارية ديال هاذ الصيد مع إيجاد البرنامج في المدى المتوسط لإيجاد صيغة ربما عقلانية، إما المنع أو الحد ديال اصطياد هاذ الشباك، كذلك ومثال فيما يتعلق بسمك بوسيف مؤخرا الوزارة الوصية مشكورة فيما يتعلق بكوطة المغرب في المحيط الأطلسي، المغرب حصل على واحد الزيادة من 300 إلى 800 طن ديال العدد

المصطاد، وهذه أشياء إيجابية كتصب دائما في الحفاظ على الرواج الاقتصادي اللي كيديرو علي هاذ النوع ديال الصيد، إلا أنه وبضغط طبيعة من السوق الأوروبية المشتركة ومن منظمة الدولية بحكم المغرب عضو داخل المنظمة الدولية للحفاظ على التونيات بالمحيط الأطلسي، المغرب يتعرض لضغط كبير لمنع هاذ الشباك مع أنه الشباك اللي تمنعت في بعض الدول واللي كانت عليها مصادقة الأمم المتحدة هي الشباك الطويلة اللي كانت تفوق km50 واللي كانت تستعمل بالمحيط الأطلسي، واللي كانت سبب في عدة مشاكل دولية أما الشباك التي تستعمل بطريقة تقليدية ببلادنا. فكنا توصلنا في المدة الأخيرة إلى تحديد مسافة 2500 مترو، ثم حددنا المدة الزمنية في المناطق الشمالية من كل سنة إلى 6 أشهر، وهذا تماشيا مع الضغوطات اللي كان كيتعرض لها المغرب.

حنا كنتفهمو هاذ الضغوطات السيد الوزير، إلا أنه في الاتفاقية الأخيرة ديال الصيد البحري مع السوق الأوربية المشتركة في أحد البنود، كنتفاجئوا أنه المغرب فعلا صادق على المنع ديال هاذ الشباك، وعلى أنه الوزارة الوصية قامت بمراسلة الغرف المهنية للصيد البحري بصفتها مؤسسة استشارية تستشير معها في أنها ستقوم بإجراء المنع ربما الجواب بالعلم ديالي أن جميع الغرف منعت هذا المنع. وهنا سؤال ديالنا كيبقى مطروح في شطرين السيد الوزير،

ما مآل إليه هاذ المنع ديال هاد الشباك؟ أم هناك تصور جديد لوزارة الصيد البحري في هذا المجال؟ أو هناك تريث لأن الوقت يمر، وكما جاء في الاتفاقية مازال في نهاية سنة 2008 سيبدأ سريان بهذا المفعول ولتأهيل قطاع من هذا الحجم يستوجب سنوات طويلة وليس لا سنة ولا سنتين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، أولا لابد من التذكير بأن المشاكل ديال الشباك المنجرف ليست حديثة العهد، حيث أن سنة 1999 كان هناك (موراطوار) في الأمم المتحدة اللي نبه إلى الخطورة ديال هاذ الشباك.

فيما يتعلق بالطونيات، وفيما يتعلق كذلك بعدد من الأسماك، ثم بدأت المحاولات في 95/94 وهي فعلا اللي حتى الاتحاد الأوربي آنذاك دول الاتحاد الأوربي لجأت، التي كانت لها نفس المشاكل اللي عندنا اليوم، لجأت إلى عدد من التقنيات منها تحديد الأصول على 2500 متر، منها تحديد كذلك عيون الشباك إلى غير ذلك، وفي النهاية قررت منظمة دول الاتحاد الأوربي المنع بصفة نهائية هاذ الشباك المجرفة يناير 2002، وللعلم، كانت آنذاك مثلا في البحر الأبيض المتوسط 600 باخرة تقريبا ديال إيطاليا، كانت ما يفوق 100 باخرة ديال فرنسا، إضافة إلى بعض البواخر الأخرى، إضافة لما هو موجود في المحيط الأطلسي لاصطياد التن الأبيض المسمى بالجرمو.

المغرب طبعا حاول رغم أنه ملزم بالاتفاقيات الدولية، لأن هذا ليس قرار اختياري وليس له قرار لكل دولة، فهناك قرارات منظمات دولية، وتعرفون الأسباب التي أعطيت وتعطى وهو أن هذا الشباك أعلى يجمع كل شيء يهلك الثروة، بحيث أنه ماشي انتقائي بالنسبة مثلا لأبوسيف، كنلقاو الدلفين، كنلقاو فكارن البحر، كنلقاو واحد العدد ديال الأشياء، فعلى أي حال كان هناك أعطي إنذار للمغرب، وحاول المغرب سنة 2003 و 2004 أنه يأخذ مهلة إضافية ويأخذ تعهدات من عدد من المنظمات والدول لمساعدته ماليا للقيام ببرنامج، ديال الحذف ديال هاذ الشباك تدريجيا، وفعلا هذا ما وقع سنة 2003 و 2004 تقدم المغرب بعض مشاورات مع المهنيين ببرنامج يقول أنه في نهاية 2008 تدريجيا من 2004 إلى 2008، إذا كانت هناك دعم دولي أنه سيحاول لأن هذه خطة متفق عليها مع المهنيين، وعمل بهذا وقبلت هذه الخطة هاذ الشيء الذي يجعل أن أعطيت لنا مهلة ديال 4 سنوات، الآن فعلا هناك اجتماعات، مع المهنيين أن لابد من الخروج من عواقب عدم الخروج عن هذه المصايد فهو خطير، بحيث أن هناك تهديد حتى لإيقاف كل الصادرات السمكية الدولية وإضافة ما نبغيش نهضر على المنظمات التي تشتغل في البيئة والغير الحكومية وغيرها التي لها ضغط كبير كذلك بحيث أن كل نوع تقريبا كتخرج مقالات على المغرب، بأن هاذ الشباك المنجرف راه كيقتل ما بين 3000 و 4000 دلفين في السنة، بأن المغرب هو أكبر هالك اليوم للثروة البيولوجية

وللمخزون البيولوجي للبحر الأبيض المتوسط، ولكن اللي هو أخطر في هذا أنه ممكن أن تتعرض الصادرات المغربية إلى عقوبات في هذا الميدان.

بطبيعة الحال نحن نتجه هاذ 275 باخرة التي تشتغل في هاذ الميدان نتجه إلى هناك ما سيغامر بتعويض هناك من سيغير اللي ممنوع ماشي الاصطياد ديال أبو سيف اللي هو ممنوع، اللي هو الطريقة التي يتم بها اصطياد إلى كانت طرق أخرى انتقائية فالصيد ديال بوسيف مسموح، وللتذكير هنا كذلك يقال أن الشباك المستعمل في المغرب فهو ما بين 4000 و 7000 متر أي 4 و7 كلم وبطبيعة الحال يشكل خطورة على البيئة على الثروة وخطورة كذلك على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كاين السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، إلا أنه في التدخل ديالك كما جا هناك عدة حقائق ربما ناقصة عن حسن نية وليس عن سوء نية، وهنا ليس لدينا أدنى شك في التزام الوزارة الوصية بالعمل الدؤوب اللي عملت به خلال السنوات الأخيرة، أنا قلت السؤال ديالي أن وزارة الصيد البحري والمهنيين عملوا منذ 15سنة، إلا أن المشكل المطروح الآن هو واقع واحد النوع ديال التغليط هاذ الشباك.

أولا: في المغرب محددة 2500 متر وهاذ التحديد وقع في 1997 والكل يحترمه.

ثانيا: فيما يتعلق بالسلاحف البحرية والدلافين كما تدعي عدة هيئات في إطار.. السلاحف بعدا في جغرافية بلادنا قليلة وقليلة جدا، تعيش في مياه كثيرة السخونة، ومعظمها يتواجد في المياه المحادية لجنوب إفريقيا، وليس المغرب، في إطار الزيارة الأخيرة ديال فريق الولايات المتحدة واللي هو عضو فاعل داخل اللجنة الدولية للحفاظ على التونيات لمدينة طنجة، كنا طرحنا عليهم باش يزولوا هاذ الشكوك، والصحافة الدولية كتجسدها على الدولة، أنهم يقوموا برحلات على متن البواخر المغربية اللي كتصطاد في المناطق الشمالية وخاصة أخص بالذكر ميناء طنجة، لأن ميناء ضخم، طنجة فيما يتعلق بسمك أبو سيف وهو يمثل إنتاج يفوق 120 مليون درهم بواحد الميزان كيفوق 1112 طن بمعدل 82 درهم للكيلو، كنا طلبنا منهم يديرو لجن ويصطحبوهم على متن مراكبنا في خلال تلك المدة، لأن هذا السمك سمك بوسيف سمك عابر، un poisson transite اللي كيدوز من وقت لآخر بجانب السواحل المحادية لمدينة طنجة. كنا طلبناهم يبحروا على متن هذه المراكب لإيجاد الدلائل القاطعة أن فعلا هذا الدمار اللي حنا نتهم به في المرغب غير موجود.

وهنا نطرح عدة تساؤلات: آشنو عملت الوزارة الوصية ديالنا موازاة مع هذا التسلط الإعلامي اللي هو مبني على عدة حقائق اللي ربما ما كايناش في شواطئنا أو ربما كاينة في واحد الجزء معين مني كنهضرو علي شباك منجرفة خصنا نصنفوها السيد الوزير، هناك شباك منجرفة ذات الأعين المتخصصة في سمك بوسيف واللي الأعين ديالها كتفوت cm22 واللي هي شباك انتقائية، ثم هناك أنواع الشباك الأخرى.

باش ما نطولش عليك السيد الوزير، فيما يتعلق بالتقنيات الأخرى واللي يمكن لنا نصطادو بها الأنواع الأخرى ديال الأسماك واللي هي ما يسمى la spécialité américaine (longue ligne) المغرب والمهنيين المغربة بعادين كل البعد، لأن المركب الوحيد بلغ قيمته وأنتم تعلمون ذلك ما بين 8 و12 مليون درهم.

هل نحن مستعدون من الناحية المادية في إطار برنامج وطني باش نهيكلو هاذ الأسطول للوصول لهذا المستوى؟ لا. هنا كذلك ضغط من طرف الأسطول الإسباني واللي كيفوت 200 باخرة ويعمل بالمياه الأطلسية، واللي هو أكبر أسطول على الصعيد الدولي في اصطياد سمك بوسيف، واللي من مصلحته هاذ السمك اللي هو منافس واللي هو يتميز بالصيد المغربي التقليدي في موسم معين، باش يخرج للسوق باش ما ينافسوش.

وبالتالي نحن لا نشكك لا من قريب ولا من بعيد من مصداقية وزارتكم ومساندتها للمهنيين، إلا أنه نطلب أنه ربما المغرب كعضو فاعل في المنظمة الدولية (إيكات) للحفاظ على التونيات، أنه أمامنا الوقت الكافي باش ربما يكون هناك وقت إضافي باش نحاولو ندخلو في هيكلة علمية وفي برنامج تطبيقي ومتكامل، لأنه إلى بقينا جالسين هكذا وقلنا للسيد أنت امشي بحالك وأنت غنعطيوك تعويض، آش من تعويض غنعطيو لهذا السيد، أبسط المراكب ثمنه كيفوت 2-3 مليون درهم أبسط المراكب، إلى هضرنا على 275 مركب كنهضرو على عدد باهض ديال الأموال، اتفاقية السوق الأوربية المشتركة كتهضر على 10

مليون درهم مليون أورو سنويا مدة سنوات ما يوازي 5 مليون أورو، هل هذا كافي لإعادة هيكلة هذا الأسطول؟ لا هل هناك ميزانية موازية من طرف الوزارة الوصية؟ ما هي الأرقام ديالها؟ ما هي التبعيات ديالها؟

وبالتالي السيد الوزير لمسنا فيكم خلال المدة الأخيرة، ومن طرف الأطر العاملين في وزارة الصيد البحري أن هناك دائما دأب للخروج بحلول عقلانية موضوعية.

فيما يتعلق بهذا المجال، وكل ما نطلبه حاليا ويطلبه المهنيون والمعتكفون عليه، أنه تكون سياسة واضحة، كما لمسنها فيكم دائما باش نعملو سويا إما لتمديد المدة، إما لإيجاد حلول اللي نوعا ما مرضية أو إما لإيجاد نوع من la dérogation وخاصة في بعض المناطق كمنطقة طنجة ولو تدبر فيها أي نوع أخر للصيد، ماشي ممكن أن هذاك الأسطول يستمر في الحياة، لأن المبيعات ديال طنجة 250 مليون درهم منها 70% كتعتمد على سمك بوسيف، إسقاط 70% من منتوج مدينة ككل. يعني القضاء على هذا الأسطول والنشاط الاقتصادي لهذه المدينة، وبالتالي نرجو منكم السيد الوزير الأخذ بعين الاعتبار تدخلنا وطرح هذا المشكل في إطار لجنة الفلاحة والصيد البحري باش أننا نتوسعو ونفيدكم بما أمكن، وخاصة أن الوزارة الوصية في هذا الموضوع عندها تقنين اللي هو ما أعضاء وبرهنوا على ذلك في عدة ممارسات سابقة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم، أنا لا أريد أن أدخل في جدال الأرقام، أنا ما قلتش أنا كنعطي، وهاذ الشيء أنا ماشي أنا اللي كتبتو، يمكن صحيح يمكن غالط، يمكن فيه مغالطات لكن كلنا نتذكر المشكل القائم اللي كان غادي يوصل المشكل الدولي في بحر البوران، وكلنا كنعرفو ما يقع فيما يتعلق باصطياد القرش كذلك مع هذه الشباك، وأنا لا أقول هذا لأدافع عن حذف الشباك أو غير حذف الشباك، أنا أريد أن أذكر أن الوزارة كانت وستبقى دائما إلى جانب جميع مهنيي الصيد البحري، سواء تعلق الأمر بمن يصطادون أبو سيف أو غيره، لكن يجب أن نكون كذلك منطقيين، اليوم في البحر الأبيض المتوسط الدولة الوحيدة التي بقيت مرخص لها استثنائيا هي المغرب طيب، هل سيستمر هذا الأمر أم لا؟ هاذي سنتان توصلنا بتهديد أن فعلا وهاذ الشيء يعرفه المهنيون أن اليوم كاين بواخر اللي في اللائحة السوداء لا يمكنها الدخول حتى الموانئ تحط ولو السلعة العادية، فهل نريد أن يصل المغرب إلى هذا؟ سندافع طبعا في إطار المنطق، سندافع ونساعد المهنيين لاجتياز هذه الفترة، ولكن يجب أن تكون كذلك شيئا ما كما قلت منطقيين في سنة 2002، لما بدأ الاشتغال مع المهنيين على خطة وطنية التي قدمت سنة 2004 اللي كانت آخر أجل، أعطي لنا باش خدينا 4 سنوات أخرى كأجل، فنحن مستعدون نمشيو نتدابزو ونمشيو جاهدين باش نشوفو واش نلقاو للأبد أو 10 سنوات أخرى، ولكن من واحد الناحية ممكن أن يتساءل من تعامل معه عن جدية مخططاتنا وجدية الالتزامات، وكيفما كان الحال، نؤكد أن الوزارة هي إلى جانب المهنيين وستبقى على جانبهم، وكانت عدة لقاءات، وستستمر اللقاءات. وإذا كانت هناك عراقيل أو مشاكل سنحاول جاهدين جميعا أن نتخطاها في احترام كذلك المصايد الأخرى، حتى لا يكون حيف بالنسبة للمصدرين الآخرين شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى الأسئلة العادية الموجهة إلى قطاع الفلاحة، وعددها 3 أسئلة السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول مبيدات الآفات الزراعية للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، الحبيب لعلج، خيري بلخير، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يقدر المخزون المبيدات الغير الصالحة في المغرب ب 700 طن 250 موقع للخزن، حيث تكشف الدراسات أن تزايد كميات المبيدات الغير الصالحة يهدد صحة المواطنين والبيئة، وهذا ناتج عن عدم وضوح الرؤية وضعف تدبير مخزون هذه المادة، وانعدام التنسيق. وهذا

بطبيعة الحال لا يستثني المواد الكيماوية الخطيرة التي تستعمل في مجالات أخرى، بناءا على خارطات خاصة بذلك.

وفي هذا الإطار فإن الدولة رصدت ميزانية خاصة وهامة لإتلاف هذه المبيدات قدرت ب 50 مليون درهم كهبة من الصندوق العالمي للبيئة، مما يفرض على الحكومة إعداد برنامج واضح لعقلنة استعمال هذه المواد وتدبيرها، بشكل يجنب المغرب ومواطنينا أخطار هذه المواد، من جهة أخرى أطلعتنا بعض وسائل الإعلام يوم 23 ماي 2007 على تقرير أصدر من مفتشي الاتحاد الأوربي في عينة، أخذت على النعناع وتبين أن هناك بقايا ديال المبيدات التي تكون خطيرة على صحة المواطنين، وهذا راجع إلى:

أولا: تجاوز القوانين في المغرب خاصة في مجال المراقبة، حيث أن القانون المشير لهذه العملية راجع إلى فاتح سبتمبر 1944، ثم عدم المراقبة لا فيما يخص الفلاحة التصديرية ولا الفلاحة المستعملة محليا.

وهناك بقايا كما أشار التقرير إلى ذلك، عدد العينات اللي تتخذ في الحدود غير كافية.

النقطة الرابعة: عدم وجود معايير محددة للكمية المضرة لكل مبيد.

خامسا: عدم وجود سجلات للمبيدات رغم أنها مواد سامة، باستثناء بالطبع بعض المواد بحال (لاصفيكين) و(لافوصغين).

ولهذا السيد الوزير، نسائلكم عما هي برامج وزارتكم في مجال إتلاف المبيدات غير الصالحة للاستعمال؟

ثانيا، ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتفادي المشاكل التي تعرض لها تقرير مفتشي الاتحاد الأوربي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالمبيدات الزراعية الفاسدة التي يجب أن تتلف، لابد أن أذكر أن هذا برنامج قامت به منظمة الزراعة الدولية مع عدد من الخبراء والدول، وهو برنامج فعلا طويل الأمد وبرنامج في الحقيقة إسمه لا يعطيه الاسم الحقيقي، عندما نتحدث عن المبيدات الفاسدة، فهناك عدة أسباب يمكن أن تكون صالحة للاستعمال ولكن الغلاف... أو يمكن أن يكون فعلا تجاوز الوقت على أي حال لا أدخل في هذه التفاصيل لأنه الFAO مخرجة واحد السلسلة ديال الدراسات التعريفية بهذا المجال، اللي بغيت نقول أن المغرب انخرط منذ البداية منذ 2002 في هذا البرنامج، وكذلك أريد أن أقول أنه باش يتحيد اللبس، أن المغرب ليس هو الوحيد.

الخريطة في جميع الأقطار نجد عددا من الدول لأن ما هو المبيد الفاسد؟ هو هذاك اللي كيستورد واحد الكمية أكثر من الكمية اللازمة اللي خاصها تباع، بقات في الصطوك هذاك يعتبر فاسد، فإذن من هذه الناحية لا يمكن يكون عندنا نقص ونحن منخرطون في هذه العملية، وفعلا كما قلت عملية طويلة أن باش نوصلو لمرحلة دعم المنظمات الدولية اللي تحدث عليها السيد المستشار المحترم، وفعلا غادي نستعملوه خاص يقوم البلد بعدد من الإجراءات من جرد لهذه المبيدات من تشريعات اللي تصلح لإتلاف المبيدات الفاسدة، ولكن كذلك للحفاظ على المبيدات وللمراقبة، من الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تهتم بهذا، وآنذاك كيجيو ما يسمى بالمانحين عاد كينخرطوا مع البلاد على أساس مشروع مدقق للإتلاف، اللي كياخذ بعين الاعتبار كذلك أن القطاع اللي غيتكلف بهاذ الشي خاص تكون واحد اللجنة وزارية فيها جميع القطاعات المعنية من داخلية، من صحة، من منظمات غير حكومية إلى غير ذلك، وهذا ما قام به المغرب، ووضع المشروع الرباعي ديال 4 السنوات.

فإذن عندنا برنامج خطة شرعنا فيها، اللي إن شاء الله في أفق 2009 سيتم إتلاف كل ما هو فائض كل ما هو فاسد.

أما فيما يتعلق بالمراقبة العادية، فعلا قرأت كجميع الناس هذه القضية ديال النعناع، كتعرفوا ما يسمى ب (les residues) يعني البقايا، فتختلف لأن ممكن أنها تنزل من مستوى إلى آخر ولنا أجهزة المراقبة اللي قايمين بالبحث ديالهم، أشنو واقع؟ يمكن لي نقول لكم أن المغرب كيصدر أطنان وأطنان ديال المنتوجات الزراعية، فطبيعي أن تكون من حين لآخر بعض الاختلافات مع الدول المستوردة ونحن قائمون... سيكون بحث لنتعرف هل داز بدون مراقبة؟ أو أن هناك اختلالات تقنية اللي كتجعل أن النسب اللي عندنا اليوم ما هياش النسب اللي بقات فيما يتعلق بالبقايا ديال les pesticides.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الوزير.

فعلا إتلاف المبيدات الغير صالحة للاستعمال أو كما قال فائض المخزون هو مشكل عويص، لأنه المواد اللي استعملت مثلا في محاربة الجراد مواد سامة، ومشكل إتلافها هو صعيب، وهاذ الشي اللي كنا بغينا نعرفو من خلال هذا السؤال.

ثم فيما يخص المراقبة الداخلية، الاستهلاك الداخلي، هناك ما يسمى ومعروف عند التقنيين ب la rémanence أو مدة الفعالية ديال المبيد على الفواكه والخضروات وغير ذلك، وربما ما جاء في تقرير الاتحاد الأوربي هو جزء من هاذ المشكل، حيث كاين مبيدات اللي منعوها كيبقى شهر وفيهم مبيدات اللي هي، ومن بعد يعني قبل هذا الشهر كيداوي الفلاح بمبيد له فعالية شهر، ولكن منين كيلقى الشعير في مدة 20 يوم كيبيع، وصدقنا أنه في الحالة الكل يأكل المبيدات ولو أنه بصفة ماشي باينة، ولكن المبيدات راها كاينة لأنه المراقبة في هذا المجال قليلة وقليلة بزاف.

المبيدات خطورتها أنها كياكلها الإنسان وإلى ما وصلش واحد الكمية ما كتكونش خطر، ولكن فيها مبيدات اللي عندها l'effet cumulation يعني تراكم في جسم الإنسان حتى تصل إلى كمية اللي هي خطيرة، والواحد يتعرض لعدة مخاطر ومشاكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

السيد المستشار، أريد أن أضع السؤال لماذا نفترض دائما الأسوأ فيما يتعلق بالمغرب؟ عندنا مراكز المراقبة، معترف بها من الاتحاد الأوربي، وهو كما تعرفون في الدار البيضاء بالمخابر ديالو إلى غير ذلك، ممكن كجميع المختبرات ألا يكون 100% ولكن لما لقينا النعناع غادي نقومو ببحث، واحد الوقت لقينا الليمون، واحد الجزء. لماذا نفترض أن المراقبة ديالنا كلها ما كيناش وأننا تناكلو المبيدات. الآن الأجهزة ديال المراقبة موجودة والآليات موجودة، وهناك مراقبة كذا باعتراف الدول التي كنصدرو لها والمراقبة ديالهم، وإلى كان من حين لآخر بعض التنبيهات، فهذا معناه أن الحمد لله الشبكات ديال المراقبة تعمل داخليا وخارجيا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤالان الموواليان موجهان أيضا إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، ويتعلقان معا بموضوع الأعلاف، وحدة السؤالان تدعو إلى دمجهما بالاستماع إلى عرضهما، وبعد ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما معا.

السؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الغياب التام لدعم المواد العلفية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، حسن زهير، محمد اطريبش، محمد عبده عز الدين، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، عبد السلام الودي، عبد السلام أحدوش، مولاي إدريس الحسني العلوي، عبد القادر لبريكي، ميلود ناصر، العربي هرامي، محمد برطني، محمد بولخدادي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

في الوقت الذي يتجه فيه جميع المواطنين إلى كون هذه السنة تكون سنة جفاف بامتياز بكل مناطق المملكة، نرى أن الحكومة تعيش حالة تقاعس كبير في اتخاذ إجراءات مستعجلة للتخفيف من وطأة الجفاف على الفلاحين، خصوصا الصغار منهم، حيث نجد أن المواد العلفية التي صرحتم بها عدة مرات السيد الوزير أن وزارتكم تدعمها، لا نجد لهذا الدعم أي أثر على أرض الواقع – السيد الوزير– ما هي الإجراءات المتخذة للتخفيف من حدة هذا الضغط الممارس على الفلاح؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السؤال الثاني، في نفس الموضوع حول ارتفاع أثمنة الأعلاف للمستشارين المحترمين: السادة محمد الخضوري، محمد

العلمي، أحمد عاطفي، محمد نقاد، حسن أكليم، أبو بكر عبيد، عبد السلام خيرات، محمد بنمسعود، سعد سرار، بوشعيب هلالي، عبد الرحمن أوشن، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

عرفت السنة الفلاحية، عجزا ملحوظا في التساقطات المطرية في جل مناطق المغرب، مما أدى إلى ارتفاع صاروخي في أثمان الأعلاف بشكل جعلها ذات سعر خارج عن متناول الفلاح وتفوق قدرات الكساب، ورغم دعم الحكومة لمادة الشعير، فذلك لم يف بالغرض المطلوب نظرا لقلة العرض، والذي كان من المفروض أن توفره مصالح وزارتكم منذ أن لاحت بوادر الجفاف، وللتذكير فإن المحافظة على الماشية تقتضي من الحكومة مثلا التعجيل بالإذن باستيراد المزيد من الأعلاف وتوفيرها للفلاحين الصغار.

لهذه الأسباب نسائلكم السيد الوزير، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها على وجه الاستعجال للتخفيف من غلاء المواد العلفية للمحافظة على قطيع الماشية؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لتغطية هذا الخصاص حتى تكون الحكومة مع الموعد الذي قطعته على نفسها لتأمين عيش كريم لجميع الفلاحين منهم الفلاح الصغير؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. السادة المستشارون المحترمون أعتقد أن السؤالين فعلا كان لهم مبررا عندما وضعوا في شهر يناير وفي شهر مارس. لكن يمكنني نقول بأن فعلا وذكرت بها أن الحكومة بادرت منذ أول وهلة أي في شهر يناير، لما بدأت يعني ظهور بوادر الجفاف أنها بادرت ببرنامج استعجالي فيما يتعلق بالماشية، وصحيح أن الإجراءات التي اتخذت في شهر يناير أي حذف الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحمل النقل، مع هذا كله أن الأثمنة في الأسواق الدولية جعلت أن فعلا الشعير خصوصا كان يصل 220-230 درهم إلى الموانئ، ولم يكن الاستيراد بالقبض في الواقع.

في شهر مارس تدخلت الدولة وقررت إضافة إلى هذه الإجراءات كلها، أنها تدعم مباشرة ثمن القنطار، بحيث أن الكمية المستوردة الأخيرة بعد طلب العروض داز مورا 28 مارس أدخلت الدولة ب81 درهم لكل قنطار باش يمكن يوصل للمستهلك كما قلت ب150-160 درهم.

وفعلا أن هناك طلب عروض ديال 3 مليون قنطار كدفعة أولى لأن غادي يكونوا دفعات أخرى، العروض لم تقدم إلا مليون وخمسمائة ألف قنطار، لأنه ربما أن الناس كانوا مازال متخوفين، عندنا طلب عروض غدا وكاين كذلك حتى مليون وستمائة ألف قنطار اللي هي موجودة، راه وصلت منها 890 مليون لمراكز التوزيع، والطلب بطبيعة الحال كاين مناطق ما نكرهوشاي وقلتها قبايلة، كاين مراكز لربما هاذ التوزيع جعلها بحال الصويرة اللي عندها عشر آلاف قنطار ما يمكنش لها توزعها، تنتظر أنه تجي الكمية الأخرى، وكاين مناطق اللي الطلب فيها أقل وتنعرفو علاش؟ تتعرفوا أن الأمطار ديال شهر أبريل مع الأسف ما وقع بالنسبة للحبوب كان استعماله ككلأ للماشية، وقل الطلب ولكن هذا الشعير موجود بكمية وسنستورد الكميات اللازمة بالثمن الذي صرحنا به الذي سيبقى في متناول المزارع ب150-160 درهم. إذا صح التعبير لأن تتعرفوا بأن التكليف ديالو تيكون في أكياس ديال 80 كيلو 120 للكيس ديال 80 كيلو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة للسادة المستشارين في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم كيف ما كان الحال، حيث أنه لا يشفي الغليل فالوضعية كارثية، وتنطبق على جميع جهات المملكة التي تعرف خصاصا مهولا لمادة الشعير، ولما أعطيكم مثالا حيا وبالأرقام بما توصلت به جهة الشاوية ورديغة التي أتشرف بتمثيلها داخل مجلسنا الموقر من مادة الشعير 169 ألف قنطار كحصة للجهة، مفصلة كالآتي إقليم سطات 99 ألف قنطار، منها 27 ألف قنطار لدائرة بن أحمد، وهذه الحصة ل351918 رأس ديال الماشية.

بالنسبة لدائرة البروج 27 ألف، 345368 راس ديال الماشية، دائرة سطات 26 ألف،329863، برشيد 13 ألف 162368، الكارة 6 الألف قنطار ل85665 رأس، إقليم خريبكة 50 ألف قنطار، إقليم بن سليمان 30 ألف قنطار.

السيد الوزير، تعلمون جيدا أن جهة الشاوية وردیغة تتوفر على ثروة حيوانية مهمة تقدر ب2.230.190 رأس من الماشية حسب الإحصائيات الأخيرة، وإذا قمنا بعملية حسابية بسيطة لتوزيع هذه الحصص على إعداد الرؤوس، سنجد أن حصة كل رأس تتراوح ما بين 7.5 كيلو و8 كيلو.

بالله عليكم السيد الوزير هل هذه الحصة الهزيلة ديال 7و8 كيلو للرأس كافية للكميات أمام إكراهات الجفاف المتوارث لسداد حاجياته؟ وكيف هي الطريقة التي سيتم التوزيع بها؟

السيد الوزير، أمام هذه الظروف الصعبة والخصاص الفادح لمادة الشعير في الأسواق، نلتمس تزويد جميع الأسواق المحلية بهذه المادة، وفتح المجال أمام تحرير الأسعار ورفع الاحتكار، نفس الشيء يسري على المواد العلفية الأخرى مثل النخالة، والشمندر، والفضة وباقي الأعلاف الأخرى، كما نطلب منكم زيارة هذه المناطق باش تعاينوا بأنفسكم الحالة للكساب والفلاح بصفة عامة.

وشكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، كما جاء على لسان السيد الوزير كنتمناو، وكنتمناو المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة في هذا الصدد، ولكن كيف ما كان الحال لازالت حصة ضعيفة جدا، بحيث إلى رجعنا لأرض الواقع، منين تندوز في الجهة مثلا: أنا كنمثل جهة عبدة دكالة، الحصة التي تعطتها حتى الناس المسؤولين حاروا في طريقة التوزيع، بأنه جاءت 5 كيلو للنعجة في هاذ الشطر الأول 5 كيلو للنعجة ياالله غتوكل ديك النعجة 5 أيام غادي يدير لها كيلو في النهار، هاد الشي راه خاص يكون دعم حقيقي للكسابين.

القضية الأخرى اللي كاينة إلى جينا للواقع نشوفو الأثمنة كنلقاو مثلا النخالة تتدير ما يقرب 3 دراهم، الشمندر نفس الثمن ما يقرب 3 دراهم، الشعير 2.80 درهم حقيقة الدعم كاين ولكن في أرض الواقع راه ما كاينش، ولكن مني غادي يجيو هاذ الناس غذي يعطوهم 50 كيلو للشخص، 50 كيلو غادي يتنقل عليها وحد المسافة ديال 40-50 كيلو.

السيد الوزير حنا كنطلبو المزيد من الدعم في هذه المادة ديال الشعير، ولكن راه الناس نعطيك مثلا في منطقة أحمر راه تيستعملوا حتى الأكل راه ما عندو ما يطحن راه الواقع هو هذا ما هزش حبة واحدة ما هزهاش.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أعتقد أن تيخصنا نتفهمو علاش تنهضرو، أنا تنقول بأن الحكومة التزمت باستيراد كل حاجيات الشعير، ما يمكنش ليها تجيب 5 ديال المليون ديال القناطر في النهار، وماشي هي اللي كتجيب كتدير طلب عروض حتى التخزين ما كاينش، تقال لي ما كاينشاي الشعير، مليون وستمائة مليون قنطار ديال الدفعة الأولى راه باقي كلها باقي 840 ألف في المراكز، بطبيعة الحال إذا خذينا هاذ المليون وستمائة وقسمنا على الماشية كلها على المغرب، ماشي هي العملي أنا باغي تيعطيو لينا الطلبات اللي توضعوا لدى اللجان الإقليمية ويقولوا لنا أشنو هما الطلبات اللي ما تلباتش، حنا مستعدين نلبيو جميع الطلبات لأن هذا التزام ديال الحكومة ومن الإعتمادات 900 مليون ديال الدرهم، كلها وصلت إلى المراكز اللي خصنا توصلها، يعني عند المراكز الفلاحية، الاستيراد ديال 200 طلب عروض ديال الناس اللي يمكنهم يستوردوا الشعير، الموزعين محددين من اللجان الإقليمية. فماذا ستقوم به هذه الحكومة أكثر من هذا؟ يعني موضوع الاستيراد موجود، الطلبات تنقولو للناس آجيو بالله عليكم إذا أعطينا 2 قناطر للشاة، واش غادي نعطوه للناس كاملين يمشيو يخزنوهم في ديورهم، حتى لهذا حنا تنقولو العملية ستستمر لهذه المدة حتى تصل إن شاء الله إلى موسم أحسن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير العدل حول إدماج القاصرين الجانحين في المجتمع المدني للسادة المحترمين، السادة: محمد مفيد، الحاج المعطي بنقدور، أحمد حاجي، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

لقد أصبحت الجريمة تتفاحش في بلادنا، ومن أجل محاربتها يجب تعديل بعض البنود القانونية، وخصوصا ما يتعلق بقانون الأحداث، الشيء الذي تفرضه الفرضية الزمنية التي نحياها، فمن خلال بعض الإحصائيات يعتبر أن القاصرين الجانحين تتراوح نسبتهم ما بين 60 في المائة و70 في المائة من مجموع الموقوفين، إلا أن مسطرة تسليم الحدث الجانح في المجتمع.

إن ظاهرة العود بالنسبة للقاصرين الجانحين تعرف نسبة مرتفعة وجرائم خطيرة، السيد الوزير، هؤلاء الجانحين القاصرين الذين تتطلع لإدماجهم في حظيرة المجتمع، نجدهم مرة أخرى عرضة للتشرد والانحراف، مما يستوجب بإلحاح إعادة الاعتبار إلى هذه المؤسسات من خلال إعادة هيكلتها وتوسيع اختصاصاتها.

كما يجب تزويد مراكز حماية الطفولة بالخبراء في علم الاجتماع الجنائي، لأننا نؤمن السيد الوزير المحترم أن العقوبة السالبة للحرية وحدها غير كافية لردع هذه الفئة، ولا نريد أن تكون العقوبة في تلك المؤسسات مدرسة للانحراف أكثر منها مدرسة للتعليم والإصلاح، لاسيما أننا نلاحظ قلة التأطير والعناية بهؤلاء الأطفال الجانحين عكس ما توصي به توجهات رياض وقواعد بكين الدولية، ومن تم إعادة النظر في أسلوب تعاملنا وتسييرنا لهذه المؤسسات السجينة والوطنية، والمفروض فيها أن تكون مؤسسات للإصلاح والتهذيب وإعادة الاعتبار والإدماج في المجتمع.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، على ما أعدت الحكومة من اجل تحسين ظروف إدماج القاصرين الجانحين في المجتمع المدني، خصوصا وان سن الرشد ارتفع إلى 18 سنة؟ وهل تفكرون في إيجاد صيغة لتعامل القضاء مع هذا النوع من القضايا التي تحال على المحكمة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال، وأوضح بأنه فعلا كان هناك مجهود فيما يخص معالجة، فيما يخص جنوح الأحداث. وقد سبق أن وافق مجلس الأمة على المسطرة التي تمت معالجتها في إطار قانون الإجراءات الجنائية، وأحكمت هذه التدابير وذلك لحماية القاصرين وللعمل على إعادة إدماجهم داخل المجتمع.

هناك الآن فرق فيما يخص الأماكن التي يقيم بها هؤلاء الأحداث الجانحين:

هناك مراكز الأحداث والتهذيب التي هي تابعة لإدارة السجون، وهناك مراكز إعادة التربية التي هي تابعة لوزارة الشبيبة والرياضة. وهذه طبعا ليست تحت مراقبة وزارة العدل، وإمكان نزلاء هاته المراكز يكون بقرار من قضاة التحقيق. أقول بأنه في إطار مراكز الإصلاح والتهذيب اللي هي متخصصة بالتكفل بالأحداث في إطار إدارة السجون، بأنه هناك مجهود كبير جدا وتساعدنا فيه مؤسسة محمد السادس في إعادة الإدماج، حيث وقع إحداث لعدد من الأوراش التي سواء بما يتعلق بالتكوين المهني أو ما يتعلق بالتعليم الأساسي وبالتعليم الثانوي.

ولتقريبكم من الإحصائيات يعني المسجلة في الحقل التربوي من 2006 إلى 2007 في التعليم الأساسي هناك 868 مسجلين في التعليم الثانوي 159 في التكوين المهني 1445 المجموع 2472.

فيما يخص عدد الأحداث بالمفهوم الجنائي، هم الأشخاص الذين لا تتعدى أعمارهم 20 سنة بلغ إلى غاية 31 مارس 2007: 3669 حدث، منها 900 حدث تقل أعمارهم عن 18 سنة.

هناك كذلك معاملات استثنائية بالنسبة للزيارات الحديثة، وهناك كذلك إمكانية بمناسبة الأعياد يسمح لعدد الاتفاقيات المبرمة ما بين إدارة السجون تحت إشراف مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج،

وما بين عدد من المقاولات والشركات التي تساعد على أساس إعادة إدماج خريجي مراكز التهذيب للحاصلين على شهادة التكوين من أجل تشغيلهم في هاته المقاولات أو هاته الشركات.

هذا بالإضافة إلى أن هناك معاملة استثنائية بالنسبة لإجراءات العفو، بحيث تعطى الأسبقية للشباب الذين يحصلون على الشهادة، يعني أو الذين كذلك يبينون على أنهم وقع إصلاحهم وتهذيبهم، كل هذا من أجل أن نعمل على أساس ضمان إعادة إدماج هؤلاء، حتى لا يعودوا إلى ارتكاب الجريمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، نشكركم السيد الوزير المحترم على ردكم القيم وعن الاحصائيات، مما لاشك فيه أن الجريمة في المجتمعات تعرف تطورا كبيرا نظرا لتطور التكنولوجية المعاصرة، فوزارتكم السيد الوزير تعمل جاهدة للحد من تفاقم الجريمة من وسائل تربوية ممكنة، لكن يغيب عنها تطبيق برامج العقوبة البديلة والمنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقيات حقوق الطفل التي أصبحت أساسية في المجتمعات الحديثة، والتي يمكن أن نعيد من خلالها الأطفال الجانحين الضحايا، ومن هم في وضعية صعبة، كما هو منصوص عليها في الكتاب الثالث لقانون المسطرة الجنائية إلى حظيرة المجتمع كفاعلين حقيقيين في بناء المجتمع وتطويره.

السيد الوزير المحترم، إننا كمساهمين وشركاء في مجال الإصلاح التربوي ومسؤولين على بعض المؤسسات الخيرية، والتي تراها تربة صالحة إن توفرت الأداة القانونية من أجل خلق مواطن صالح يساهم في التنمية الشاملة، فعدد الأطفال الجانحين في السجل المدني كمثال في عين قادوس بفاس على سبيل المثال يصل ب258 حدث وسط مؤسسة سجنية أعدت للرشداء، ناهيك على بعض المؤسسات الإصلاحية المؤسسة للأحداث، لا فرق بينها وبين المؤسسات السجينة العادية.

لذا نطلب منكم السيد الوزير أن تولي وزارتكم الخاصة بهذه الفئة من المواطنين بالقضاء على مختلف الظواهر التي تخدش وجه المجتمع ولسمعة المغرب الدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار، أريد أن أؤكد لكم أنه لا تخفى علينا مسطرة العقوبات البديلة، أكثر من هذا أن في قانون المسطرة الجنائية الجديد، أقررنا مبدأ قليل من الدول أخذت به ولو الدول المتقدمة وهو مبدأ العدالة التصالحية في الجرائم، التي تكون فيها العقوبة أقل من سنتين وقيد الصلاحية للنيابة العامة أن تبرم صلحا من الأطراف وأن يؤدي الطرف المرتكب للفعل للطرف المتضرر مبلغا من التعويض وأن يؤدي نصف ما هو منصوص عليه بالنسبة للغرامة، ويحفظ الملف يعني لا يحكم ولا يسجل في سوابقه، يعني هذا واحد التقدم كبير تعمل لعدد من الدول عاد تتخذ بهاذ النظام.

هذا بالإضافة إلى ذاك أنه بالنسبة لبعض المراكز اللي تحدثوا عليها كما قلت ما تابعاش لوزارة العدل، وإن كنت أنا أطالب بأن تلك المراكز التربوية اللي هي تابعة للشبيبة والرياضة خصها في الواقع يعني تتبع للوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية لأنها غادي يمكن لهم فعلا يدركوا أنه واحد الحدث وقع إصلاحه ويمكن إدماجه داخل المجتمع، فهذه الإشكالية الآن اللي مطروحة ونحاول على معالجتها، والسيد الوزير الأول ساهر على هذا، لأنه إلى غادي نفوتوها للوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية، وعلى الأقل يكون عندها الإعتمادات الكافية لكي تقوم بهذه المراكز.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ونشكركم كذلك على مساهمتكم في هذه الجلسة. السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الثقافة حول مآل معهد الدراسات الحسانية للمستشارين المحترمين السادة عمر ادخيل، المهدي زركو، إبراهيم أبوزيد، عبد الله أبوزيد، المختار الجماني، الهاشمي السموني، بن الطالب الحبيب، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين

السادة الوزراء،

والسادة المستشارين،

السيد الوزير، لقد شكل تدشين وزارة الثقافة معهد الدراسات الحسانية في سنوات التسعينات قفزة نوعية للتعريف، ولدراسة المخزون التراثي والثقافي الصحراوي، إلا أنه بعد تأسيس هذا المعهد سنة 1996 لم نعد نسمع على هذا المعهد ولا عن الإستراتيجية ولا عن النتائج التي حققها، مع العلم أنه السيد المدير والموظفين الأربعة المكلفين بهذا المعهد قاموا بمجهودات جبارة، وشاركوا في الكويت، في ليبيا، شاركوا كذلك في الأسبوع المغربي الموريتاني، مما يعد تقصيرا من الجانب الحكومي اتجاه الثقافة.

والتراث الحساني يتميز بقناع التقاضي وبخصوصيته الصحراوية، وعلى العلم السيد الرئيس، السيد الوزير، أننا مقبلين على حكم ذاتي، إذن المفروض أن تكون عناية خاصة منكم السيد الوزير، وكذلك جميع أعضاء الحكومة لهذا المعهد للرفع من مستواه، ولكي يكون له أيضا مشاركة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي أكثر من المشاركة الحالية، وإمكانيات كذلك توفر له المشاركة في جميع الندوات الثقافية والشعرية التي تقام داخل الدول العربية وخارجها، وكذلك على جميع رقعة التراب الوطني.

أولا ما هي الأسباب التي كانت وراء غياب هذا المعهد عن الساحة الثقافية المغربية؟ ما هي الإجراءات التي ستتخذها في مخططات هذا المعهد؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم، كما تفضلتم فإن مركز الدراسات أنشئ سنة 1996، وحدد له النص الذي أنشأه اختصاصات واضحة، تتعلق أساسيا بجرد التراث الحساني، سواء كان مخطوطا أو شفويا أو ماديا أو غير مادي، وكذلك جرد كل التعبيرات الأدبية والثقافية والفنية الحسانية شعرا وغناء، وأمثالا شعبية وحكايات وألعابا وغير ذلك.

وقد تمكن المعهد خلال هذه السنوات التي مضت على تأسيسه من جمع مادة كبيرة هي الآن رهن إشارة عدد من الباحثين الذين يهتمون بهذا التراث المغربي العريق، وكذلك فإن المعهد لا يكتفي فقط بالجرد، ولكنه يهيئ عددا من المواد التي جردها لتصبح منشورات تقرب هذا التراث الحساني الكبير، من الباحثين والمهتمين، ونحن مقبلون اليوم على نشر عدد من الكتب التي تقدم مجرودات هذا المعهد، كما أن المعهد يساهم في إشعاع الثقافة الحسانية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي.

وقد أشار السيد المستشار المحترم إلى بعض التظاهرات الدولية التي تعنى بالفن، وخصوصا في المجال الأدبي، لذلك فالمعهد يستغل ويقدم خدمات للثقافة الحسانية وله حضور في الساحة الثقافية المغربية الوطنية، ومن المؤكد أنه يحتاج إلى إمكانيات جديدة، وعلى تأطير أوفر، وهو ما تسعى الوزارة إلى إيجاده وفق ما تسمح به إمكانياتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب:

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أولا: بالنسبة لهذا المعهد منذ التأسيس، لم يجتمع المكتب المسير بالمعهد إلى حد الآن من 1996 نقطة أولى.

ثانيا: السيد الوزير هذه 45000 درهم ممكن أن تسير المعهد لمدة سنة، ثانيا هل المعهد يتوفر على أربع موظفين ومدير؟ هل هذه الكمية البشرية ممكن كذلك أن تسير معهد بهذا النوع ونحن مقبلين على عملية؟ وأنتم السيد الوزير على إطلاع بها.

في الأخير بالنسبة لهذه السنة تم إدماج هذا المعهد إلى مديرية الثقافة، هذا هو الجزاء بالنسبة إلى هذا المعهد، هل جميع الذي ذكرتم السيد الوزير على لسانكم قام به المعهد؟ في الأخير ينظم إلى مديرية. ذو إشعاع:

أولا: لتمكين جميع الباحثين بالنسبة لهذا الميدان، سواء مغاربة أو غير مغاربة أن يطلعوا على هذا التراث وعن هذه الثقافة الحسانية، ولذلك الأساتذة الجامعين أن يشاركوا في هذا المعهد، ويكون له إشعاع أكثر السيد الوزير لما هو عليه حاليا. المرجو أن تعطى العناية الكافية والاهتمام الكافي لهذا المعهد.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

شكرا ما أشرتم إليه السيد المستشار المحترم حول قضية ضم المعهد إلى المديرية الجهوية، هذا هو بيت القصيد ديال السؤال وليس هناك أي ضم. هذا مركز وطني تنشأت مديرية جهوية، المديرية الجهوية بطبيعة الحال تغطي تراب الجهة كله والمراكز الوطنية، هذا راه كيشتغل أساسا جهويا وحتى شي حد ما تحت المسؤولية ديال شي حد، كل واحد راه في المسؤولية ديالو وتيقوم بها كما يفترض أن يقوم بها.

من جهة ثانية، هذا المعهد ماشي كلشي هو اللي خص يصاوبوا يمكن لو يتعاقد مع جامعات، يمكن لو يتعاقد مع مراكز دراسات، يمكن يتعاقد مع محققين، فالميزانية التي أشرت إليها راه ميزانية طفيفة للتنشيط الداخلي للمعهد.

أما فقط مهرجان الثقافة الحسانية راه تيتقام ب6 و7 مرات الميزانية اللي قلت ماشي المركز اللي تيصرف عليها مباشرة، كتصرف عليها الوزارة، ولكن كذلك هناك قضية النشر ماشي المركز اللي تينشر وينفق على النشر بشكل مباشر، هناك ميزانيات خاصة للنشر.

أنا معكم أن المركز يجب أن يتطور ويجب أن يستقطب باحثين جدد، ويجب أن تعطى له إمكانيات جديدة، ولكن المعهد يقوم بواجبه حتى الآن. كيف ما قلتم السيد المستشار المحترم لا يمكن أن يحجب عنا هذه الحقيقة، ولابد أن تكون هناك تعاون بين جميع البنيات الإدارية والثقافية في هذه المنطقة العزيزة على قلوبنا جميعا، ولكن في كل المناطق اللي ما يمكنش يكون هناك علاقات تنافر وتناحر بين مؤسسات وبين إدارة ثقافية المديرية الجهوية، عندها القانون ديالها وعندها المسائل ديالها والمركز عنده كذلك المركز، عنده القانون المنظم ديالو، وعنده الوسائل ديالو.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه للسيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الفقر للمستشارين المحترمين السادة: أحمد أخميس، محمد دعيدعة، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم أسمار. الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

الأخت المستشارة والإخوان المستشارين،

قصد السؤال "كاد الفقر أن يكون كفرا" هذا ما أكده عمر بن الخطاب رضي الله عنه منذ فجر الإسلام وهو الأمر كذلك. فالفقر اليوم بمثابة كفر، لأنه آفة مجتمعية خطيرة يهدد قيام المجتمع، يهدد استقراره وأمنه، يحدث شروخا عميقة بين فئاته وطبقاته الاجتماعية.

إنها آفة يصنعها البشر في الغالب الدعم فهو قضاء وقدر، إنها نتيجة حتمية لسياسة تفقيرية تستهدف فئات عريضة من المجتمع. فالله تبارك وتعالى أنزل خيره وخلق ثرواته وأعطي لهذا البلد الأمين الثروات والخيرات البرية والبحرية حال دون الاستفادة منها من طرف كل المغاربة، إذ استبدت فئة قليلة ثرية بنسب كثيرة تتجاوز أحيانا 80 في المائة من هذه الخيرات، في حين أن فئات عريضة من شعبنا تعيش فقرا مدقعا دائما، ونتيجة لذلك تنغمس بلادنا في أمراض مجتمعية خطيرة من قبيل السرقة والدعارة والتسول والرشوة والتطرف والشراء في الأعراض والذمم، وغيرها من الأمراض والمظاهر المقلقة، والمؤشرة على أننا نعيش في المغرب وضعا اجتماعيا مختلا وغير متوازن، فرغم الحديث الكثير على محاربة الفقر، فالفقر مازالت دوائره تتسع ومصائبه تطال العديد من فئات المواطنين، فالمغرب مازالت وثيرته مقلقة في سلم التنمية البشرية، 126 في حين رتبته في سلم البلدان الأكثر فسادا 78.

والأكثر من ذلك في المغربي اليوم وقائع تعبر على أي مدى انعدام الفقر في بلادنا سمة بارزة ومميزة، فمن وفاة 28 طفلا في "أنفكو" في إقليم خنيفرة جراء الجوع والبرد، مما يشكل عنوانا عريضا لبؤس المرحلة كلها.

وهنا أفتح قوس السيد الرئيس لنستحضر برنامج تلفزيوني بثته التلفزة المغربية يتحدث عن هذه المأساة، أنا حاولت حقيقة وبكل صدق أن أفهم ماذا يريد السيد الوزير أن يقوله ولم أفهم، ولم أستطع أن افهم مع

أن هؤلاء المنكوبين بنار هذه المأساة كان كلامهم واضحا وشفافا ومفهوما وصريحا، لأنهم لا يستعملون لغة الخشب كما يفعل البعض. لنفهم من هذه الآفة إلى آفة أخرى مع الأسف، وهي فضيحة شاهدها العالم أجمع بالصوت والصورة، بمعنى أن العالم بأسره تفرج في فقرنا وبؤسنا، وتفرج في تمريغ كرامتنا في التراب، لأن تلك الأسرة ليست منا وإلينا، وهي نتيجة لسياستكم وسياسة كل الحكومات المتعاقبة على بلدنا.

لذلك نسائلكم السيد الوزير: ما معنى الحديث المكرور عن محاربة الفقر ومظاهره تكتسح يوما عن يوم؟ فرتبة المغرب في سلم التنمية البشرية يؤشر على أن الحديث عن محاربة الفقر لا يعد أن يكون حديثا دون معنى ودون دلالة ودون أفق.

ما هي الإجراءات والتدابير التي تجعل محاربة الفقر تتجاوز منطق الإسعاف والصدقة إلى سياسة اجتماعية، تتغير أجداد توازن بين فئات وطبقات المجتمع؟ كيف السبيل إلى توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين جميعا بما يشبه العدل؟ أقول بما يشبه العدل تخفيفا من حدة الفوارق الطبقية الفاحشة، التي تجعل البعض القليل يموت بالتخمة، بينما يجعل الفئات العريضة من شعبنا تموت بالفقر والجوع والعوز الدائم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيدة عبد الرحيم الهروشي، وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، قبل الجواب يجب أن نميز بين من جهة الفوارق الاجتماعية، من جهة أخرى المعضلات الاجتماعية اللي هي في غالب الأحيان نتيجة للتمزق العائلي والتربية والتحولات الاجتماعية.

وأخيرا المشكل ديال الفقر اللي هو نتيجة لعوامل مختلفة وليس فقط سوء التوزيع، فيما يخص الفقر في المغرب، الإحصائيات ديال 2004 تحدد النسبة ديالو إلى 142 في المائة، وهذه النسبة راه هي تقلصت منين تنقاربوها مع سنة 95 اللي كانت أكثر من 20 في المائة، والمرتبة ديال المغرب ديال 59 ملي تنتكلمو أن المغرب راه هو في الدرجة ديال 124 راه ما هو شي حسب الفقر حسب الأمية حسب التربية في التعليم العالي، وحسب الفقر كنقولو شوفوا المغرب راه في المرتبة ديال الحكومة.

اليوم عندها إستراتيجية شمولية اللي من جهة إستراتيجية ديال الاستثمار وديال التنمية الاقتصادية والحمد لله. هاذ البرنامج أعطى الثمار ديالو الدليل على هذا 2006، 8.8 في المائة ديال النمو الاقتصادي، 300 ألف منصب شغل اللي تخلقت أكثر 300 ألف ديال معدل البطالة أقل من 10 في المائة.

إضافة إلى هذه السياسات هنالك سياسات اجتماعية في الميدان ديال التغطية الصحية اللي تمثل أكثر من 55 في المائة ديال الميزانية، وهذا الشيء كله تعزز اليوم الحمد لله بفضل المبادرة اللي جات بواحد المفهوم جديد.

فيما يخص محاربة الفقر، ماشي هو المفهوم ديال التوزيع اللي قامت به بعض الدول بلا حتى شي نتيجة، ولى مفهوم ديال الصدقة ولى ديال الساكنة. إذن يمكن لنا نقولو أن المغرب الاختيار اللي دار هو اختيار اللي إن شاء الله غادي يعطي الثمار ديالو في وقت قريب.

بغيت قبل ما نسالي نذكر أن في سنة 2002 العدد ديال المشاريع ديال التنمية المحلية كان هو ديال 640 وفي السنة ديال 2006 بفضل المجهودات الحكومة، وبفضل التنمية الوطنية ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دزنا من 640 وفي السنة ديال 2006 بفضل مجهودات الحكومة وبفضل التنمية الوطنية ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دزنا من 640 مشروع محلي إلى أكثر من 7700 مشروع محلي بالمساهمة ديال الساكنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، في الحقيقة حنا كنا نتمناو الجواب يبتعد شيئا ما، بالملاحظة اللي درنا في طرح سؤال لغة الخشب، اليوم نتكلمو على مغرب آخر يمكن ما تنعسوش في نفس الوطن، الوطن هو ليس البطاقة الوطنية ولكن هو حقوق وكرامة وأيضا عيش كريم وغيره، من الأكيد أن تكلمتو على 2 جوانب وربطتو مسألة الأمية والمسألة ديال... ولكن

الرقم الأساسي في المعادلة ديال إشكالية التنمية هو الفقر السبب لعدم ولوج المدرسة العمومية السبب إلخ...

هذا جزاء حنا كنا سبقنا الأسف هذه الأرقام، جابها السيد الوزير الأول في التصريح 16.5 وصلت إلى 14.2، مازال كتروج نفس الأرقام لأنه حسب أحد المفكرين في علوم المستقبليات دائما تيقولوا أن الحزب اللي كيربح في الانتخابات ماشي هو اللي كيجيب أكبر عدد في الأصوات، ولكن هو الحزب الإداري، معنى كل الأرقام والإحصائيات تخضع لمعالجة سياسة، لكن هناك واقع ما بقاش اليوم شي واحد من المغاربة هما كشفة، ما يمكنش اليوم نتكلمو على أن عدد الفقراء في المغرب هو 14.2، يمكن نقولو بكل صراحة أن أكثر من 50 في المائة، لولا المساهمات التي تقوم بها الجاليات المغربية بالخارج التي تساهم إلى حد ما في تقليص هذه الفوارق.

حنا كنا نبهنا إلى هذه الظاهرة، نبهنا عند مناقشة القانون المالي وقلنا للأسف أن إشكالية توزيع الثروة إشكالية حقيقية، قلنا أن المغرب في عهد هذه الحكومة تحول للأسف إلى مثابة يتضمن العديد، يتضمن مجموعة مصالح، ستولي بنفوذها على جميع القطاعات والإدارة وربما على البرلمان والحكومة.

فعلى الدولة كل المطالب ديالها متاحة وكل اعتماداتها جاهزة، وكل مشاريعها مقبولة، وكل الثروات بما فيها الثروة العقارية أو الفلاحية أو غيرها، هذه لا ترد بمعنى هذا هو العنوان البارز، هو المغرب ديال التناقضات الصارخة، ديال الغنى الفاحش، والذي يشكل استفزازا للمواطنين.

والفقر المدقع، قلنا أنه كل الإجراءات التي قامت بها الحكومة اليوم حتى بعض الدراسات، بما فيها التقارير ديال المندوبية السامية للتخطيط، عكس تماما ما تقولونه السيد الوزير نسبة النمو، هاذ السنة ربما السنة ديال 2007 نكون لكن هاذ السنة مرتقي تكون 1 في المائة، كاين عنصر الجفاف وكاين عناصر أخرى، كاين نظرة المياه كلها عناصر غادي تجعل المرحلة المقبلة مرحلة صعبة، وحالة مقلقة من الصعب أننا نتكلمو بأنه هذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة أنها نجحت في معالجة الظاهرة البنيوية في المغرب اللي هي ظاهرة الفقر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب تفضلوا.

السيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

غير فيما يخص الفقر، ملي تتكلموا على الفقر كاين معايير دولية اللي كل دولة ملزومة باش تستعملها، المعايير دابا اللي كاينين، وتحدد نسبة ديال الفقر على حساب الإحصاء ديال 2004، ما غادي يمكنش كل دولة تقوم كل سنة بإحصاء، إذن أنا ما هو شي تستعملوا يعني الأرقام فوق ما بغينا، هنا كاين دابا واحد الإحصاء من إن شاء الله، سنتين غادي يكون عودتي واحد الدراسة اللي باش تحدد لنا، أما إلى جاء كل واحد تيحسب نسبة الفقر على حساب دابا ما تيشوف في الشارع عدد كبير ديال الناس تيقولوا الفقر تينتشر، تنقولو شنو هو المقياس ديالكم، تيقول شوف غير المتسولين 60 في المائة ديال المتسولين ولو حرفيا.

إذن ما غاديش يمكن نقولو هاذ الدولة ها هي نسبة الفقر ديالها وهي فيها 60 في المائة ديال الناس اللي متسولين، وتيخصنا نستعملو يعني أبحاث اللي معروف بها دوليا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة. السؤال موجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول التوقيت الصيفي للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، سفيان قرطاوي، حسن أبو العز، محمد المنصوري، يحيى يحيى، عبد عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الله عباد، عبد الحميد بن علوش، الحسن بوعود، الحاج التازي، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اعتبارا لأهمية وقيمة تدبير الوقت في تقدم المجتمعات والنهوض بها اقتصاديا، نعتقد أن التوقيت الصيفي موضوع سؤالنا هذا، والذي للإشارة وللتوضيح يتمثل في إضافة وقيمة تدبير الوقت في تقدم المجتمعات والنهوض بها اقتصاديا، نعتقد أن التوقيت الصيفي موضوع

سؤالنا، هذا الذي للإشارة وللتوضيح يتمثل في إضافة ساعة أو ساعتين عن التوقيت الدولي، أي توقيت غرينتش المعمول به في المغرب، هذا التوقيت يستند من الناحية العلمية على أساس استثمار ساعات الذروة في نشاط الإنسان اعتمادا على ساعات النهار، والتي تحدد حسب المناخ وتتابع الفصول، ثم هناك انعكاسات إيجابية أخرى لهذا التوقيت، أهمها الاقتصاد في استهلاك الطاقة كما ثبت ذلك في الدول التي اعتمدته منذ عقود.

ولتنوير مجلسنا الموقر– السيد الوزير– والرأي العام بصفة عامة، نسائلكم عن أسباب عدم تطبيق التوقيت الصيفي بالمغرب على غرار العديد من الدول في محيطنا الجغرافي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر فريق العهد على طرحه لهذا السؤال، وأذكر أن هذا بالفعل طرح في أول صيغة في 11 ماي 2005، والمتعلق بالتوقيت الصيفي، ولكن أشكركم السيد المستشار على التوضيح، يتعلق الأمر في سؤالكم بزيادة ساعة على الوقت القانوني لأن لما تنقولو التوقيت الصيفي، يحيلنا على توقيت العمل مواقيت العمل، وأنتم تعرفون أن الحكومة أخذت في هذا المجال قرار منذ سنتين اللي هو العمل بالتوقيت المستمر من حصة واحدة عوض حصتين، واللي تيدخل في هذا المنظور والمزايا التي ذكرتم السيد المستشار المحترم، اللي فيها التقليل من استهلاك الطاقة، الرفع من مردودية الموظفين، التخفيف من عناء الموظفين في التنقل إلخ... والآن عندنا دراسة تقييمية لهذا التوقيت المستمر، والذي يعني أصاب بعض الأهداف التي ذكرتموها والمتعلقة بالوقت القانوني.

بالفعل الوقت القانوني في الصيف زيادة ساعة فيها العديد من المزايا، وأشاطركم السيد المستشار المحترم في جميع ما قلتموه ونزيدك أكثر من استهلاك الطاقة هناك أيضا التعامل مع شركائنا الأوروبيين ذاك ساعتين ديال الفارق الزمني ما غادي تبقاش.

هناك أيضا، وهذا أيضا مثبت علميا تشجيع السياحة والأنشطة الترفيهية إلخ من المزايا، هناك أيضا آثار جانبية يجب ألا ننساها أن زيادة ديال ساعة في الوقت وليس التوقيت في الوقت القانوني، تيمكن يكون عندو بعض الآثار الجانبية. أيضا على التوازن البيولوجي للمواطنين وفيه تغيير للعادات إلخ...

وقد سبق أن أجبت في مجلس النواب عن هذا السؤال، وقلت أن الحكومة لا زالت بصدد المشاورات من أجل اتخاذ القرار المناسب، واش غادي نزيدو ساعة في العام كامل؟ لأن هاذي حتى هي من الحلول باش ما يبقاش ذاك... لأن في أوروبا كما تعلمون، هناك فصل الصيف وفصل الشتاء، في فصل الشتاء تزداد ساعة، هذاك تغيير ساعة تيكون غير ملائم تيمكن، فهناك عدة سيناريوهات واش نزيدو ساعة العام كامل، وبذلك غادي نكونو في نفس التوقيت مع أوروبا في الصيف وغيكون فريق زمني ديال ساعة في الشتاء أو غنقومو باتخاذ القرار باش نزيدو ساعة فالصيف ونعاود نقصوها باش نبقاو في نفس... هذه كلها جوانب يجب التعرض إليها والتطرق إليها بتعمق قبل اتخاذ القرار الذي لم يتخذ بعد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير،

أنا أظن الموضوع واضح، نحن متفقين فيما يهم الموضوع، ولكن السيد الوزير سبق للمغرب عمل بهذا التوقيت في الثمانينات، وبتدقيق في 1984 لمدة أكثر من سنة، أنا كنظن من هنا جاء نوعا ما الغلط اللي جعل المغرب لم يعد يفكر في هذا التوقيت لأنه زاد المغرب ساعة طول السنة، وكانت انعكاسات سلبية في فصل الشتاء، هذا أنا كنظن الناس سبقونا في هذا الميدان.

كنشوفو فرنسا وأوروبا بصفة عامة عندهم خمس شهور أو ست شهور في السنة كيزيدوا ساعة بصفة انتظامية، اعتادوا عليها دابا وكلشي كيعرف الجوانب الايجابية ديالها.

السيد الوزير، جوابكم يطمئن ولكن في نفس الوقت متى؟ لأنه هل هناك جدول زمني؟ فوقاش غادي تتم هاذ الدراسة أو لا التشاورات باش

يتحسم هذا الموضوع لأنه من الثمانينات لدابا راه فات السيد الوزير أكثر من 20 عام. إذن متى يمكن أن يحسم في هذا الموضوع؟

هناك جانب آخر أريد أن أشير إليه السيد الوزير، وهو بعض المناطق، خصوصا المناطق الجنوبية الشرقية بحال في الراشيدية اللي كتعرف ارتفاع كبير في الحرارة في فصل الصيف كان واحد الوقت كتعمل بواحد التوقيت خاص اللي هو العمل كيبدا مع السابعة صباحا. ما هو مصير هذا التوقيت؟

السيد الوزير، مرة أخرى نريد أن نعرف متى سيحسم في هذا الموضوع؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بالنسبة فقط للملاحظة حول بعض المناطق التي تكون فيها حرارة مفرطة في فصل الصيف، بالنسبة للتوقيت ديال العمل المرسوم2.05.916 بتاريخ 20 يوليوز 2005، الذي أقر بالتوقيت المستمر، يعطي الصلاحية للسادة الولاة والعمال من أجل تغيير ساعات الالتحاق بالعمل والخروج من العمل، هاذي فيها مرونة.

بالنسبة لمتى بالنسبة للمتعلق بالوقت القانوني سيكون القرار حين يتم التطرق كما ذكرت لجميع الجوانب، لأن كما ذكرت هناك مزايا جد مهمة في هذا الميدان، ولكن هناك أيضا آثار أخرى يجب الآخذ بها بعين الاعتبار حتى نضمن لهذا القرار نجاحا وانخراطا وتعبئة لدى جميع المواطنين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول السكن الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، أحمد جوهري، عبد القادر قوضاض، إبراهيم أبوزيد، أحمد السنيتي، إدريس حسني، المهدي زركو، لحسن عباد، الهاشمي السموني، عمر مكدر، محمد كوسكوس، عبد الرحيم الشرقاوي، الكلمة لأحد المستشارين

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس

شكل قطاع السكن رهانا تنمويا بامتياز، تركزت حوله جميع الجهود من دعم وطني ودولي سعى إلى تدبير هذا القطاع وتمويله وتأسيسه وتنظيمه حتى يتمكن من إنجاح رهان سكن اجتماعي، يضمن حق السكن اللائق لفئات ذات الدخل المحدود وغير القار.

السيد الرئيس، إلا أنه تم رصد العديد من المشاكل من قبيل أن العديد من الوحدات السكنية المبرمجة في إطار السكن الاجتماعي، ومدن بدون صفيح في مجموعة من المشاريع عبر التراب الوطني، لازالت مغلقة وبدون ساكن أو مالك، وذلك لعدم توفر هذه الأخيرة على المرافق الاجتماعية إلى جانب غياب أنشطة مدرة للدخل أو أنها الأسرة المغربية لا تستجيب لمتطلباتها.

من هذا المنطلق نود مساءلتكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي تعتزمون القيام بها لتحسين السكن الاجتماعي؟

السؤال الثاني والأخير معالي الوزير ألا ترون أن منح بقع أرضية بأثمنة تفضيلية من شأنه أن يساهم في حل أزمة السكن، وخاصة السكن الاجتماعي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد توفيق حجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس. ما فيها باس السيد المستشار تعطيني الحق نستحضر سنة 2003 أمام مجلسكم الموقر، وبالضبط في اللجنة قدمت واحد العرض على واقع بلادنا في مجال السكن سنة 2003 ولا زلت أتذكر أنني قدمت رقم ديال 1.3 مليون أسرة مغربية ما ساكناش مزيان أي ما يعادل 5 مليون المغاربة في الوسط الحضري، ما كنهضروش على نصف المغرب اللي في الوسط القروي، في المدن المغربية في 2003 قدمنا أن 5 ملاين ديال المغاربة ما ساكنينش مزيان، ها وضع ديال بلادنا هاذ خمس سنوات.

هاذ الخمس سنوات أولا بفضل التوجيهات ديال صاحب الجلالة، وبفضل الحضور المتميز لصاحب الجلالة بانتظام في كبريات الأوراش

ديال الإسكان، بفعل التضامن الحكومي تمكنت بلادنا من قطع أشواط ماشي من إنجاز الانتصار المنتظر أبدا، من قطع أشواط والمضي نحو حل المشاكل الكبرى ديال بلادنا لا المتعلقة بحل مشاكل ديال العجز السكني القديم والكبير ديال 50 سنة، وكذلك التحضير للمستقبل، من كنقول التحضير للمستقبل يجب أن لا ننسى أن 60 في المائة من المغاربة عندهم أقل من 30 سنة، 60 في المائة من المغاربة غادي يجيو إلى الحاضرة السكنية، أكثر من نصف المغاربة خصهم يسكنوا من جديد.

هذا وضع القطاع تقدمنا وأنجزنا، بلادنا أنجزت تقدما مهما جدا وإنجازات مهمة، ولكن الطريق لازالت طويلة جدا كذلك، وهو موضوع ديال سؤالكم، أشنو هي الإمكانيات ديال تطوير هذا القطاع خلال السنوات القليلة المقبلة؟ أشنو هو التتمة؟ كيف ممكن أن هاذ الشي اللي مشينا فيه يتطور؟

أنا في تقديري أن الطريق اللي سلكته بلادنا هو الطريق القويم، ولكن مفروض علينا أننا نصلحوه، ندعموه، نطوروه، نحسنوه، نغنيه. عندي لائحة ديال واحد مجموعة من الأوراش، اللي كنعتبر بأنها غير منطقي أنه ما نتناولهاش في المراحل المقبلة.

السوق الرهني: 800 ألف مسكن مسدود عندنا في المغرب، السكن المعد للكراء اللي مازال ما وجدناش فيه المقاربة الصحيحة، وما كيمكنش نبقاو معتمدين على الآلية ديال التسكين، ديال التملك، ما يمكنش ما نهتموش بالكراء اللي مازال الوضع ديال الثقة بين المالك وبين المكتري مزعزعة، فتح العقارات المجمدة داخل المدن بركا من المضاربات داخل المدن، هاذوك الناس اللي عندهم عقارات داخل المدن خصنا نلزمهم أنهم يفتحوا عقاراتهم، ونكملو المدن ديالنا ما يبقاوش الفراغ في قلب المدن، وفي بعض المرات فراغات واسعة بفعل مشاكل عددها كثير جدا، خصنا نطورو المبدأ، و نشجعو الناس أنهم يمشيو للإنعاش العقاري في الوسط القروي، على غرار كل دول العالم، كاين واحد المقاولات، وكاين إنعاش عقاري متخصص في الوسط القروي.

السيد المستشار، بلادنا ما فيهاش منعش عقاري واحد متخصص في السكن القروي، ما عندناش لا عمومي ولا خاص. هذا وضع ما يمكنش يتقبل، هاذي واحدة من الأوراش كتقول لي نطورو السكن، مستقبلا كنقول لك ها الأوراش اللي خص مستقبلا نتناولوها.

كذلك إشكالية ديال المرافق العمومية اللي ما كتصاحب الحل ديال المشاكل ديال السكن للطبقات المتوسطة اللي طارحة مشكل، درنا الفيلا الاقتصادية ما كيمكنش تتصور السيد المستشار المحترم الطلب الأكثر مما نتصور على الفيلات الاقتصادية، الآن قربنا نوصلو ل 20 ألف. يمكن لي أن أقول لك لكل فيلا اقتصادية كتجينا أكثر من 20 طلب لكل فيلا، بحجة أن الطبقة المتوسطة المغربية محتاجة لهاذ النوع من المنتوج.

كذلك المدونة ديال التعمير اللي في تقديري وتنزلت الآن عند الأمانة العامة للحكومة، في تقديري أنها ثورة هادئة من أجل تغيير المعالم ديال القوانين المدبرة للتعمير في بلادنا.

السيد الرئيس، نصف ثانية... 50 ألف هكتار، اللي فتحنا للتعمير خص يجب التجسيد على أرض الواقع هاذ 50 ألف، تدقيق مبدأ الإعفاء الضريبي، ما يبقاش الإعفاء الضريبي عفوي، خصنا نعرفو بالضبط أشنو غادي نديرو بهاذ الإعفاء؟ وكيف ممكن أنه يستفيد منو المواطن في نهاية المطاف؟

وكذلك وهذا هو الختام ديال هاذ التدخل، الجميع ديال هاذ الأوراش خصها تنظم في سياسة جديدة للمجالات، أنا ضد من يقول خص سياسة المدن، سياسة المدن تقصي القرى، بلادنا محتاجة إلى سياسة المجالات لكي نتوجهو بشكل قوي نحو الاندماج في المجالات اللي ممكن تكون الجهات، وفي بعض الأحيان أشياء أخرى. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس، أشكر السيد الوزير على أجوبته القيمة ونشكر الحكومة على المجهودات الجبارة التي قامت بها وتقوم بها في فتح عدد كبير من الأوراش وعلى جميع المستويات، إلا أنه اللي بغيت أن أؤكد بهذه المناسبة، بغيت نطرح واحد الفكرة للنقاش لأن المجهود اللي كيتدار مجهود محمود ولكن الطريقة يمكن لنا نكونو مختلفين في الطريقة.

هاذ النوع من البناءات التي تقدم للمواطنين عن طريق الشراء بثمن الكراء، هاذ جوج بيوت، راه ما غاديش يكفيو المواطن المغربي، هاذ جوج بيوت اللي كنقدمو لهم يمكن يكفيهم لفترة معينة حتى يكبروا

أولادهم، ملي يكبروا أولادهم غادي يطرح لنا مشكل آخر ديال السكن في المغرب.

حنا كنا كنفضلو نهيئو المراكز اللي في طور النمو، مراكز على مستوى البادية والقرى والمدن نهيئهم ونعطي الأرض بالمجان أو بثمن تفضيلي للمواطن، ونقدمو له نموذج le plan بالمجان باش يقوم هو ببناء منزله، لأن البناء اللي ولفوه المغاربة ماشي هو البناء اللي كيقدموا هاذ الشركات بهاذ الأثمنة.

المغربي إيلا اعطيتو لو الأرض والأرض ديالو، الحمد لله كاين الأراضي شاسعة في المغرب، نعطيو لو قطعة الأرض يدير R+2 أو R+3 يسكن هو ويسكن معه عائلته، هاذ النموذج اللي كنقدمو لهم عشرات الآلاف ديال الشقق البناء ديالها راه بشهادة الخبراء كتجمع 1000 شقة في موقع واحد، والبناء اللي كيعرفوا الجميع الضمانات كتكون شوية متوسطة.

بغينا السيد الوزير تراجعوا هاذ الشي، وتعطيو للمواطن قطعة الأرض غادي يسكن هو وأولاده وأمه وخالته وعمته، وغادي يسكن معه ابنته، وغادي نقضيو على هاذ... باش كيكون عندنا بعد النظر والأرض موجودة، ثم المواطن الآن ما يقدرش يشري الأرض طنجة، الرباط، الدار البيضاء، مراكش، أكادير محرومة الأرض على المواطنين، الأرض باش يشريها إيلا عندو مليون درهم كيشري بها الأرض ويبقى واحل، ولكن اللي عندو مليون درهم أو 500 ألف درهم يمكن لو يبني دارو، إيلا لقى الأرض هاذ الشركات حنا كيديروا مجهود جبار، ولكن أرالنا الأثمان التفضيلية، ولكن هاذ الأثمان التفضيلية ما تعطاش للشركات، تعطى للمواطن على مستوى كل جماعة، كل بلدية، المجالس البلدية يقوموا بتوسيع المدار الحضري في إطار هاذ السياسة اللي ذكرنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس. أنا لا أختلف مع السيد المستشار، كاين واحد النقاش الآن داير في بلادنا على مساحة الشقق، ولكن أنا كنجيب عليها لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، هذا سوق مفتوح، كاين الشقق ديال 30 مترو وكاين 60 مترو وكاين 80 مترو، وكل واحدة وثمنها وكل واحدة وشروطها التفضيلية، وكاين اللي يقدر على هاذ المساحة وكاين اللي يقدر على هاذ الثمن، حتى شي منعش عقاري ديال القطاع العام أو القطاع الخاص ولا هز واحد المواطن بزز منو وداه لواحد الشقة بزز منو وسكنو فيها، ما كايناش، هاذو بحالو بحال السوق بما في الكلمة من معنى ديال السوق ديال العرض والطلب.

كاين سوق، كاين أثمنة، كاين مساحات، كاين جودة، كاين بيئة سكنية تختلف ما بين منتوج ومنتوج. أنا لا أختلف مع السيد المستشار حين يقول أنه في بلادنا خصنا نعيد النظر في المعايير، واحد الوقت، لأن أشنو المعيار ديال السكن الاجتماعي اليوم في بلادنا فيه جوج ديال les definitions جوج ديال المعايير اللي تتحكم فيه: خص يكون أقل من 100 متر مربع، ولكن يمكن لها أن تهبط حتى 20. حنا قانونيين، إيلا كانت شقة فيها اليوم 15 متر مربع، راها قانونية لأن القانون وماشي حتى قانون، غير واحد قانون المالية كان وضح هاذ الموضوع ديال ما هو السكن الاجتماعي في بلادنا، خص يكون أقل من 100 متر مربع وثمن البيع أقل أو يساوي 200 ألف درهم.

الآن جاء واحد الوقت بالنظر لهاذ الارتفاع الكمي والنوعي الكبير ديال السكن الاجتماعي، أننا نرجعو لتقنين ولمبدأ السكن الاجتماعي ونوضعو لو واحد الحد الأدنى ونقولو أنه في بلادنا ما يمكنش يكون سكن أقل من 60 متر مربع هذا قانون خص يكون.

فيما يتعلق بالشق الثاني اللي كيتعلق وأنا ما يمكنش ما نتفقش معك ديال المستويات الجنونية الغير المقبولة اللي وصلها العقار في بلادنا بفعل المضاربات، طبيعي أنه نوصلو لهاذ الوضع لأنه هنا كذلك حنا في سوق اللي سميتو السوق العقاري، فيه طلب وعرض، الدور ديالنا، ديال الدولة اللي كنقومو به من خلال الدعم ديال العرض، من فتحنا 50 ألف هكتار في 100 في مئة مدينة مغربية باش نساهمو في إحداث نوع من التوازن، إلا أن هذا الورش خصو شوية ديال الوقت وإلا ما يمكنش نقبلو أنه في بلادنا لأنه هذا غادي يقصي بالأساس الفقراء، ما حد الثمن ديال العقار كيرتفع وجزء ديالو في كلفة ديال البناء كتزيد، وإلا كنقصيو عدد من أكبر إلى أكبر ديال الفقراء من إمكانية لا التملك ولا الكراء.

ولهذا دورنا مطلوب ديال الدولة ديال السلطة العمومية مطلوب ونحن نقوم به، وإيلا المشاكل اللي جبتو في الرد ديالكم أغلبيتها مقبولة، أرجعها إلى السؤال الأصلي. أن بداية المشوار، أعتقد أنه سجلنا فيها تقدم، ولكن ما زالت الطريق أمامنا ولازالت الإصلاحات كثيرة تنتظر باش نوصلو للمستويات اللي كل المغاربة يحلموا بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

اختتام الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.